ماذا بقي من كارل ماركس في الفكر الاقتصادي المعاصر؟

زكريا فواز*

ملخص: ماركس لم يكن «المهندس» الذي بنى الشيوعية، بل لينين هو الذي صنع النظام الشيوعي. وكل باحث يرغب في معالجة المسائل الاقتصادية الاجتماعية لا بد أن يتوجه إلى ماركس، ليس محازبةً له بل لعدم موضوعية تجاوزه. في دراستنا هذه نعالج ما بقي من ماركس في الفكر الاقتصادي بشكل عام، وفي الاقتصاد السياسي السائد بشكل خاص. وكذلك نُظهر صدى مفاهيم كثيرة تعود في الواقع إلى فكره، موجودة في الجدل الاجتماعي والاقتصادي في بلدان رأسمالية متعددة. والأمثلة على ذلك كثيرة، ودراستنا هذه تعالج أهمها حاضراً، ومنها القيم الأخلاقية المعادية للاستغلال، والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة وغيرها من الموضوعات المهمة. وعدا تأثير ماركس في الفكر الغربي الأكاديمي، فله يعود الفضل في اكتشاف نظريات عدة وأساليب محدّثة للعلوم الاقتصادية. فقد كان السبّاق إلى التعريف بأن العمل سلعة لها خصوصيتها، وقانون التراكم، وصيرورة الرسملة وتكوين رأس المال، وخاصية عدم الاستقرار في تطور المجتمعات الرأسمالية. كما أننا لا نغفل أخطاء ماركس النظرية والتي نرى أن الزمن قد تجاوزها بوصفها نظرية القيمة، والتوزيع، وعدم تمييزه بين ملكية وسائل الإنتاج والسيطرة عليها. برغم ذلك وفي إطار الفكر يبقى ماركس لعلم الاقتصاد كفرويد لعلم النفس، وسيستمر منبعاً للتبصر تماماً كآدم سميث. ومؤلف رأس المال، وبرغم تحطيم تماثيله باقٍ لا يمكن تجاهله، وفي كل الأحوال وجوده ضروري في زمن تعسف الرأسمالية.

---

* أستاذ محاضر في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية.

المصطلحات الأساسية: ماركس، الماركسية، الاقتصاد الماركسي، انهيار الماركسية، الثورة عند ماركس، الاستغلال، نظرية القيمة، التقدم الاجتماعي، حماية البيئة، لينين، تشويه الماركسية.

مقدمة:

رافق سقوط الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشيوعي معه، وكذلك تقهقر الأحزاب الشيوعية في العالم، اعتقاد أن الماركسية أو الفكر الماركسي قد اضمحل وانتهى إلى الأبد. فبسقوط الأنظمة الاشتراكية بوصفها معسكراً، تخلَّصت الديمقراطيات الرأسمالية من خصم كان في مواجهتها، وبقيت «القطب الأوحد» الذي يواجه نفسه. هذه المواجهة الداخلية هي أكثر خطورة، ونتائجها أكثر سلبية من مواجهة خصم واحد خارجي. إذ إن في مواجهة الأنظمة الديمقراطية لذاتها، أو مع ذاتها، يصبح الخطر مزدوجاً: الخطر الأول سياسي، والخطر الثاني فكري اقتصادي سوف يؤثر مباشرة، وبصورة سريعة، وسلبية، في المعتقدات السائدة في المجتمعات الديمقراطية.

الخطر السياسي هو تحول الأنظمة الديمقراطية أو تحول الديمقراطية بوصفها فكراً، إلى نوع من الدهماوية السياسية على شاكلة ما شاهدناه في الماضي، من أنظمة فاشستية، وذلك نتيجة للخطر الفكري – الاقتصادي المتمثل أولاً في ظهور الرشوة وتعميمها كاقتصاد سياسي (زكريا فواز، 1997: 89–97)، أو كمؤسسة مسموح بها أخلاقياً وقانونياً على المستوى العالمي؛ وثانياً والأخطر من ذلك، هو اعتقاد الرأسمالية بوصفها جماعة أو فئة اجتماعية، بأن الفكر الذي بقي يهز مضجعها لأكثر من قرن ونصف من الزمن[1]، قد انتهى إلى الأبد، وأن المبدأ الاقتصادي والاجتماعي الذي يسود من الآن فصاعداً هو: مبدأ دع الأمور تجري في أعنتها (Laisser faire, Laisser passer...)، أو بتعبير آخر، إن الرأسمالية بوصفها فئة اجتماعية تعتقد أن اللون الجديد للاقتصاد السياسي الجديد المتجدد هو رأسمالية

(1) يعد بيان الحزب الشيوعي (صدرت ترجمته الفرنسية عام 1848) الوثيقة المنهاجية الأولى للشيوعية العلمية، وهو في الوقت نفسه مؤلف مهم قدم فيه ماركس وإنجلز للمرة الأولى عرضاً موجزاً وكاملاً ومنسجماً لأسس المذهب الذي وضعاه ولأقسامه المكونة الثلاثة – الفلسفة والاقتصاد السياسي والاشتراكية العلمية (ستيبانوفا، 1979: 74).

من دون لجام سوف تسود طويلاً وطويلاً. ترى هذه الفئة أن الآن هو عصر سيادتها من دون خوف ولا رادع من أحد، وأن كل شيء أصبح مسموحاً لها وحتى الفوارق أو عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية أصبحت ظاهرة طبيعية مقبولة بخضوع كامل للأمر الواقع (Derrida, 1993; Eribon, 1993). وما الدولة – حسب تصور هذه الفئة – إلا المؤسسة العتيدة الساهرة على حماية مصالحها والمحافظة على هذه التحولات الجديدة الناتجة عن واقع جديد ربما نهائي على الصعيد العالمي. فالخطأ السائد اليوم هو اعتبار نهاية المعسكر الاشتراكي مساوية لنهاية الفكر الماركسي، أو على الأقل مؤدية إلى زوال تأثير الماركسية في الفكر عموماً والاقتصاد السياسي المعاصر خصوصاً. وبمعنى آخر «إن إخفاق النظام الاشتراكي تستعمله الفئات الاجتماعية الرأسمالية كضمانة للتفاوت أو للتباين الاقتصادي بين فئات المجتمع»، أو كذريعة للظلم والجور الاقتصادي الذي سوف يسود الأنظمة الرأسمالية مستقبلاً كما صرح الحبر الأعظم عام 1993 (Le Monde, 1993: 15).

لعله من السذاجة أن نفترض أن الحكام في المجتمعات الرأسمالية أو الديمقراطية، ومن معهم من المفكرين الليبراليين، يجهلون هذه الأمور أو ليسوا واعين لهذه الظواهر في مجتمعاتهم المبنية على أسس سياسية واقتصادية وثقافية متكاملة. ولكن الأمور في مجتمعات العالم الثالث تأخذ وجهاً أصعب في التحديد، إذ إن الظلم الاقتصادي يغطى بجور وقهر اجتماعي بنيوي وعائلي وعرقي وسياسي – قبلي وطائفي (Corm, 1993: 14-15) ويأخذ أشكالاً متعددة، طبقية أو عنصرية في بعض البلدان، وطائفية أو مذهبية في بلدان أخرى (كمال حمدان، 1998: 19). ونشير إلى أن المجتمعات العربية التي وصلها فكر كارل ماركس عن طريق الأحزاب الشيوعية العربية – والتي ما كانت سوى صورة ساخرة عن ماركسية لينين السوفييتية – ثم عن طريق كفاح الأنظمة العربية وبعض رجال الدين ضد الماركسية، قد وصلها مشوهاً.

فالعالم العربي يعاني حالياً من حالة فقدان التوازن الحضاري والسياسي والاقتصادي: فالانقسامات والحروب الأهلية والخلافات الحادة هي السائدة؛ فعزلة الأنظمة عن شعوبها وانفجار الطوائف والإثنيات هي السياسة السائدة، والغياب الكامل عن المشاركة في التقدم العلمي والتطور التقاني، والفقر والأمية في الأوساط الشعبية هي السياسة الاجتماعية المعمول بها؛ والفساد والبيروقراطية في الإدارة

والشأن العام، والتخلف والغش في أنظمة الحكم والمؤسسات المدنية والشعبية على مستوى الجماعة والفرد، والزيف الديمقراطي والفهم السقيم للدين والقيم وانهيار الطبقات الوسطى التي تحمي التوازن الاجتماعي، وانخفاض مستويات التعليم وخراب الجامعات التي تصنع النخب والكوادر، وهجرة العقول والكفاءات بحثاً عن مجتمعات تحترم قيمة الحياة وحقوق الناس. فكل هذه المشكلات والظواهر تجد معانيها في العالم العربي. أما الظلم الاقتصادي فهو مفقود من المفردات في لغة العرب وكأن كل الصراعات التي ذكرناها ليس لها علاقة بالاقتصاد السياسي السائد في العالم العربي خصوصاً وفي العالم الثالث عموماً.

وبأسف شديد نقول لمن استبشروا سعادة لإخفاق الأنظمة الاشتراكية، إن كل باحث يريد أن يعالج المسائل التي ذكرنا مجبر على أن يلجأ أو يتوجه إلى كارل ماركس، ليس حباً فيه ومحازبةً له أو لأنه معصوم من الضلال والخطأ، ولكن لأنه لا يمكن الالتفاف عليه أو تجاوزه. فكل من يريد أن يعالج مسألة لها علاقة بالاقتصاد السياسي المعاصر يجد أمامه كارل ماركس، ويجب عليه أن يقبل الفكر الذي يشكل تراث كارل ماركس أو يدحضه. كما يتعين عليه أن يدافع أو يبرر أسباب استبعاد الفكر الماركسي. إن التأثير الثابت والباقي لكارل ماركس في الفكر الاقتصادي، ليس ظاهرة فريدة وحكراً عليه وحده في عالم الفكر المعاصر؛ فالمثل المدهش والأكثر نطقاً يمكن أن يكون أفلاطون الذي يبقى حضوره في الفلسفة غير قابل للتجاوز .(Heilbroner, 1984: 7)

ففي دراستنا هذه لا نهدف إلى الدفاع عن الفكر الماركسي، أو دراسة تاريخه أو عرض التراث الاقتصادي لمعلمه، أي كارل ماركس (باغاتوريا وفيغودسكي، 1986)[(2)]، أو معالجة أسباب إخفاقه السياسي، ولكن نريد أن نعالج التأثير الباقي لكارل ماركس في الفكر الاقتصادي، بشكل عام، وفي الاقتصاد السياسي السائد في الأنظمة الرأسمالية بشكل خاص. لأن رياح «التأثير الماركسي» في الاقتصاد السياسي السائد في العالم الثالث لم ولن تأتي من «المعسكر الاشتراكي»، حيث شهد ماركس فيه إخفاقه السياسي، ولكن من المجتمعات الليبرالية التي أسهمت، هي نفسها، في بناء الفئات الحاكمة وإيصالها في دول العالم الثالث إلى السلطة.

(2) الموضوع ليس جديداً، فقد عالجته اكثر الادبيات الاقتصادية (انظر: غ. أ. باغاتوريا، و ف. س. فيغودسكي، 1986: 424 صفحة).

ماركس ليس أكثر مسؤولية عن اللينينية من نيتشه (Nietzsche) عن النازية

منذ انهيار الحكومات الشيوعية والاشتراكية السابقة، وهرولة شعوبها للانضمام إلى اقتصاد السوق الرأسمالية التي سحرت به منذ الستينيات، يتجنب السياسيون اليساريون الاستشهاد أو الإشارة إلى الماركسية. وبرغم ذلك يستمر كارل ماركس في التأثير في الفكر الاقتصادي المعاصر عموماً، وفي الفهم المادي للتاريخ وللاقتصاد خصوصاً.

فكما فضلت شعوب اشتراكيات أوروبا الشرقية معالجة مشكلاتها الاقتصادية بآليات علم الاقتصاد الليبرالي بدل طرق الإصلاح الاقتصادي الطويلة النفس التي يلحظها فكرها الاقتصادي، كذلك يفضل ملايين الناس العقاقيري النفسية (Les psychotropes) على الطب القائم على التحليل النفسي. مع العلم أن الأبحاث الحالية حول الدماغ نتجت أو تفرعت من نظريات سيغموند فرويد.

إن علماء الفيزياء العاكفين على الدراسة والبحث في أصل الكون يتساءلون حول صحة النظرية النسبية. غير أن أبحاث ألبير أينشتاين ونظرياته تستخدم كأساس للقسم الأكبر من علم الفيزياء المعاصر، لأن أينشتاين قد صمد أمام السؤال الذي يطرحه كثيرون حول كل من ماركس وفرويد: «هل كانا على صواب؟» ربما أكثر من كل المفكرين الكبار في تاريخ الإنسانية، يبقى ماركس وفرويد وأينشتاين الأكثر تأثيراً وبصورة راسخة في القرن المعاصر. فالثلاثة ولدوا في القرن التاسع عشر[3] ولكن أينشتاين وحده أنجز قسماً كبيراً من أعماله خلال عصرنا. غير أن نظرياتهم كانت ثورية إلى حد أصبحت عنده جزءاً من العقل الواعي للشعوب، إذ تعني ضمنياً، ما نستطيع أن نسميه التطور. إن فكرهم لَغَمَ معتقدات زمنهم، وبذلك أسهموا في ولادة مبادئ جديدة لزمننا المعاصر. وحتى الآن فإن مجرد ذكر أسمائهم يغذي جدالات مستعرة من أقصى الأطراف، ابتداءً من المتشددين دينياً وحتى نخبة من المفكرين العلمانيين. وهكذا نستطيع أن نقول إن المفكرين الثلاثة قد صنعوا القرن العشرين، ولكن هل سيسهمون بنظرياتهم في قولبة القرن الحادي والعشرين؟

إن الحوادث الصاخبة التي شهدتها نهاية القرن العشرين، وخصوصاً انهيار الشيوعية في معظم البلدان الاشتراكية، حثت الماركسيين على إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

(3) كارل ماركس (Karl Marx, 1818-1883). سيغموند فرويد (Sigmund Freud, 1856-1939). ألبيرت أينشتاين (Albert Einstein, 1879-1955).

ليس هناك في تاريخ الفكر الإنساني مفكر أخزي بشكل كامل، أو على الأقل ظاهرياً، كما أخزي كارل ماركس. وبالفعل فإن الماركسية التي استخدمت سياسياً ونفذها لينين عملياً، يبدو أنها تحتضر. ولكن يجب ألا ننسى أن ماركس لم يكن المهندس الذي أقام الشيوعية، إذ سوف يقع عبء النهوض بهذه المهمة على عاتق خلفه لينين (Heilbroner, 1984: 182). وبرغم أن روسيا في عهد نيقولا الأول كانت «حجر الزاوية في الاستبداد بأوروبا» كما وصفها المؤرخ توكفيل[4]، فلا إنجلز ولا ماركس «ألقيا نظرة في اتجاه البلاد الروسية» (Heilbroner, 1984: 154) في أثناء إمعانهما النظر في أوروبا بحثاً عن المكان الذي هو أكثر احتمالاً في توليد الثورة. والأدهى من ذلك فقد استبعد ماركس كلياً قيام ثورة بروليتارية في روسيا، إذ كان النظام الاقتصادي ما يزال إقطاعياً ولم يكن هناك تصنيع يؤدي إلى ظهور رأسمالية وطبقة بروليتارية، أي ظهور طبقتين متناحرتين أو لم تكن هناك ظروف موضوعية وذاتية للقيام بالثورة. فزرع الشيوعية في أرض روسيا لم يكن مناسباً مطلقاً، حسب الشروط التي يضعها الفكر الماركسي نفسه. وبالنتيجة كان زرعها في البلاد الروسية مثل زراعة الأشجار الاستوائية في البلاد الباردة.

إن «رأس المال» هو كتاب النهاية بالنسبة إلى الرأسمالية ونكاد لا نجد في كل ما كتب ماركس شيئاً يتطلع إلى ما وراء يوم الحساب ليبين لنا معالم الجنة المنتظرة في النظام الشيوعي (Heilbroner, 1984: 74). ولكن لينين تعلق بالفكرة التي عارضها ماركس (Heilbroner, 1984: 171) في حياته، والتي تذهب إلى أن «الإرادة البحتة» يمكن أن تكون القوة الدافعة للثورة، وذلك بدلاً من «الظروف الموضوعية». وهكذا أثبت لينين فيما بعد أن هذه (الإرادة البحتة) لم تكن خيالية بهذه الدرجة. وهكذا تمكن بأقليته البلشفية المنظمة من القفز إلى السلطة في أثناء الثورة الروسية، وفرض دكتاتورية تعد من أسوأ الدكتاتوريات التي حكمت باسم الماركسية وأكثرها دموية (Sorman, 1995: 17)[5].

(4) توكفيل الكسيس (Charles Alexis Clérel de Tocqueville, 1805-1859) مؤرخ وسياسي فرنسي. شرعي ونصير الملكية الدستورية. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. وزير الخارجية (حزيران – تشرين الأول 1849)، اعتزل العمل السياسي عام 1851 ليتفرغ للكتابة.

(5) إن الإشارات الأكثر علمية والتي كانت تتنبأ بانهيار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفييتي هي «انخفاض معدل الحياة، في الستينيات، حتى دون الأخذ بالاحتساب جرائم الغولاغ (Goulag)». (Sorman, 1995: 17).

ليس كارل ماركس، الفيلسوف وعالم الاقتصاد، هو الذي يجب على الرأسمالية أن تمسك بخناقه في النهاية، على نبوءته بأن الرأسمالية يجب حتماً، وبالضرورة، أن تنهار. ولكن الذي يجب صلبه في النهاية هو لينين. إذ عليه تقع مسؤولية إبادة عشرات الملايين من البشر (Salisbury, 1978; Johnson, 1985: 61-116, 82-83)، عدا جرائم الغولاغ (Goulag) التي نفذها من أتى بعده. إن البلاشفة لم يبنوا مطلقاً ثورتهم على ذلك «التنبؤ العلمي» الماركسي الذي أقامت الشيوعية صرحها عليه. إن لينين وتروتسكي (وهذا الأخير لم يكن أقل دموية من خصمه جوزيف ستالين)، عند تسلمهما السلطة، بادرا على الفور إلى تدمير كل بنية اشتراكية وديمقراطية تبلورت في مجرى الثورة، بقصد تحويل ذلك المجتمع الإقطاعي – الفلاحي المتخلف إلى «جيش عمل» يعمل تحت إمرة القيادة الحزبية. إن مثل هذه التدابير الدكتاتورية لاقت شجباً حاداً من طرف اليسار الماركسي ومن أطراف أخرى، من برتراند راسل إلى معظم الفوضويين (تشومسكي، 1997: 19). وبمعزل عن التطبيق العملي الذي ابتدعه لينين، فإن «الماركسية تسلك على العموم سبيلاً أقل عنفاً مع الواقع من أي نظام آخر بين جميع «النظم الفكرية» التي جاء بها أصحابها على أمل تنوير المجتمع البشري وترقيته» (جون ستراتشي، 1964: 10). في النهاية إن فكر كارل ماركس ليس «ماركسياً» فقط، وليس حكراً على الشيوعيين وحدهم، إذ هو صفوة ما وصلت إليه العقول النيرة، عبر التاريخ، من فلسفة إنسانية.

فكر كارل ماركس يبقى معاصراً

في الوقت الذي كانت فيه شعوب أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفييتي سابقاً، ترقص فرحاً للكسوف الظاهري لفكر كارل ماركس، استمرت شعوب أخرى، تجد في أبحاثه وأعماله في العلوم الاقتصادية دروساً وإرشادات جديدة. إذ إن التحاليل الثورية (بمعنى الجديدة أو الخارجة عن نطاق التطور الكلاسيكي لعلم الاقتصاد) لكارل ماركس عالجت بصورة شبه حصرية الاقتصاد الرأسمالي السائد ولم تعالج مطلقاً النظام الاقتصادي الاشتراكي.

إن حصر كل إسهام فكر كارل ماركس في العلوم الاقتصادية المعاصرة، ادعاء غير واقعي، لأن دراسة التراث الاقتصادي الماركسي بكامله، قادرة على إعطاء تصور شامل عن النظرية الاقتصادية الماركسية. ويكفي أن نذكر بعض القضايا المهمة التي عالجها ماركس تفصيلياً في مسودات المخطوطات الاقتصادية، لنقتنع

بأن المواد المتضمنة فيها توسع النظرية الاقتصادية وتعمقها، وتتمتع، فضلاً عن ذلك، بدرجة عالية من الأهمية في العصر الحالي (باغاتوريا وفيغودسكي، 1986: 6): نقد الاقتصاد السياسي الرأسمالي (بدءاً من آدم سميث، ومن سبقه في علم الاقتصاد السياسي، حتى الأحلام الاقتصادية الطوباوية عند برودون)[6]؛ وتحليل التشكيلات ما قبل الرأسمالية؛ والبضاعة كـ «خلية اقتصادية» أولية للرأسمالية، والعمل المنتج؛ والتقدم العلمي – التكنولوجي في ظل الإنتاج الآلي الضخم؛ والنزعة لتحويل العلم إلى قوة منتجة مباشرة؛ وتكثيف العمل؛ ونظرية تجديد الإنتاج والأزمات الاقتصادية؛ ونظرية الريع العقاري؛ ونظرية الاحتكار الرأسمالي؛ والإخضاع الشكلي والفعلي للعمل من قبل رأس المال، وإلى آخره من النظريات التي تشكل وحدها علم اقتصاد متكامل. عدا هذه المواد الضخمة التي سمحت بالفهم الفكري – النظري والعملي للاقتصاد الرأسمالي، فإن طريقة البحث الاقتصادي عند ماركس في غاية الأهمية. إذ «إن بحث القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الرأسمالي يعد أساس البحث الاقتصادي عند كارل ماركس» (باغاتوريا وفيغودسكي، 8:1986). إن تحليل محتوى نظرية ماركس الاقتصادية وخصوصيات طريقة بحثه الاقتصادي يؤدي إلى استنتاج مفاده أن هذه النظرية تتضمن المقدمات الضرورية، التي تسمح بتشخيصها وتطويرها لتفسير جملة من العمليات الأساسية في الاقتصاد المعاصر (باغاتوريا وفيغودسكي، 1986: 8)، إن كانت هذه العمليات على مستوى علم الاقتصاد الكلي (La Macroéconomie) أو على مستوى الاقتصاد الجزئي (La Microéconomie).

إن الدراسة المتكاملة لتراث ماركس الاقتصادي تفترض تحليل هذا التراث بارتباطه بالفهم المادي – الديالكتيكي للتاريخ. وقد عدَّ الفهم المادي للتاريخ (وهو حسب فريدريك إنجلز الاكتشاف العظيم الأول لكارل ماركس) (Engels, 1820-1895) (باغاتوريا وفيغودسكي، 9:1986) المقدمة النظرية والأساس المنهجي لنظرية ماركس الاقتصادية (نظرية القيمة المضافة هي اكتشافه الاقتصادي الأهم) (باغاتوريا وفيغودسكي، 9:1986). وبرغم أن نقد كارل ماركس تناول الاقتصاد السياسي الرأسمالي السائد في القرن التاسع عشر، فإن بقاء الرأسمالية إلى يومنا

(6) Pierre Joseph Proudhon (1808-1864), *Qu'est ce que la propriété?* (1840).

هذا، من دون رادع، خصوصاً على الصعيد الفكري، يؤدي إلى تعسف وتجاوزات لا حصر لها.

نستطيع أن نجد وبسهولة صدى مفاهيم كثيرة تعود في الواقع إلى فكر ماركس، هذه الأفكار والمفاهيم موجودة في الجدل الاجتماعي والاقتصادي في بلدان رأسمالية متعددة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبلدان أوروبا الغربية. بالطبع إن رجال السياسة والمحللين، لا يفيضون بالذكر في مداخلاتهم لمرجعية أفكارهم لماركس، ولكنهم في أكثر الأحيان يتجابهون حول مسائل اقتصادية واجتماعية لم تكن معروفة أو معترف بها في شكلها الحالي، أو في الشكل الذي وصلت إليه حالياً قبل ماركس.

أما الأمثلة للمفاهيم الاجتماعية والاقتصادية التي تعبر عن التأثير النافذ لكارل ماركس فهي كثيرة، وأهمها فيما يتعلق بأحداث الوقت الحاضر:

- **القيم الأخلاقية المعادية للاستغلال في عالم المال والأعمال:** إن ماركس يجادل ويقاوم بشدة التسليم بمبدأ ضرورة تنظيم المجتمع على الوجه الذي يكون كل عمل نؤديه في ظل هذا التنظيم، إنما نؤديه بهدف تحقيق أكبر تبادل مربح يتاح لنا في حياتنا! (دافيد برايبروك، 1983:44). وعلى غرار كثيرين من المفكرين والمصلحين الدينيين، يرى أن الأفضل تماماً هو أن يكرس الناس أنفسهم لقضاء حاجات الآخرين، مدفوعين إلى ذلك بدافع من الحب أكثر من دافع توقعهم لأي مكسب أو ربح يرتجى منهم. ففي مخطوطات ماركس المدونة في سنة 1844 (كارل ماركس [1844]، 1974)، نجده يعبر بصورة أكثر وضوحاً مما نجده في أي مكان آخر من كتاباته عن الأسس الأخلاقية لموقفه غير المهادن طوال حياته، من أي نظام اقتصادي يقوم الناس في ظله بالإنتاج والاستهلاك، وهم محكومون بسوق للمبادلات أكثر منه بشيء آخر (دافيد برايبروك، 1983: 46). إن الجوهر الأخلاقي في الفكر الاقتصادي لكارل ماركس يلتقي مع مُثُل مفكر آخر، كان ماركس مجحفاً في حقه[7]،

(7) كانت لغة ماركس بوصفه اقتصادياً دقيقة، وبوصفه فيلسوفاً مؤرخاً تمتاز بالبلاغة، وبوصفه ثورياً كانت انفعالية. وعلى سبيل الذكر أطلق عليه أطفاله اسم العربي (Sarrasin) (وهو تعبير أطلقه الأوروبيون في العصور الوسطى على عرب الأندلس بوجه خاص) بسبب بشرته الداكنة اللون وعينيه الغائرتين اللامعتين وشخصيته الانفعالية. (هيلبرونر، 1979: 155، 156، 169، 170).

هو آدم سميث (Adam Smith)[8]. هذا الجوهر الأخلاقي المعادي للاستغلال نجده في العداء المطلق الذي يأخذ شكل الحقد الطبقي عند كارل ماركس[9]، في حين يعبر بعطف لا يستهان به نحو الفقراء عند آدم سميث (Sorman, 1995: 16). كذلك نستطيع أن نقرأ المواقف نفسها عند مؤرخين أسكتلنديين آخرين، في القرن التاسع عشر.

نجد كارل ماركس حينما يتحدث عن الإفقار (Heilbroner, 1984: 90)، مصرحاً في البيان الشيوعي: (ماركس وانجلس، 1848: 55–56) «... أما العامل في عصرنا. فعوضاً عن أن يرتفع ويرقى مع رقي الصناعة، لا ينفك يهوى في انحطاط، إلى أن

(8) هناك قواسم مشتركة بشكل مدهش بين كل من آدم سميث (1723–1790) وكارل ماركس (1818–1883)، برغم أن الأول عاش في القرن الثامن عشر، والثاني في القرن التاسع عشر. ولد سميث في إسكتلندة، في قرية كما يبدو – من مطالعتنا للتاريخ الاقتصادي لإنكلترا – عالماً غريباً، قاسياً لا يمكن أن نتصوره. وبهذا نعتقد أن سميث عرف الفقر وشاهد من الناس من هو أشد فقراً منه ومن عمه الذي رباه. وكل ذلك في إمبراطورية «السترلنغ» التي لا تغيب عنها الشمس، حيث **كان الإسكتلندي يعد مواطناً من الدرجة الثانية** مرتين، مرة لأنه إسكتلندي ومرة ثانية لأنه فقير في مجتمع كان ذلك فيه يبدو صراعاً وحشياً من أجل البقاء في أحط صوره (هيلبرونر، 1979: 46). وحينما بلغ السابعة عشرة من العمر توجه إلى أكسفورد بفضل منحة دراسية. وفي عام 1751 **حصل على كرسي مادة المنطق في جامعة غلاسكو، ثم منح كرسي الفلسفة الأخلاقية**. وكاد يفصل من الجامعة حينما عثروا معه على نسخة من كتاب الفيلسوف ديفيد هيوم، وقد اتُّهِمَ أيضاً من قبل زملائه الأساتذة بالابتسام في أثناء الصلاة وأنه صديق حميم للكاتب هيوم ولا يلقي دروس الأحد عن الشواهد المسيحية، وإنه التمس من مجلس الجامعة الاستغناء عن بدء الدروس بالصلاة، **ويفهم من ذلك «حساسيته» نحو الدين**. بعد إقامته في فرنسا، الإقامة التي امتدت بين عام 1764 و1766، حيث تواصل مع فولتير، وكيناي وتيرغو، وهم من أبرز الاقتصاديين في وقتهم. وبعد هذه الإقامة في فرنسا أصبح عالم اقتصاد ونشر «ثروة الأمم» عام 1776 الذي وصفه ميرابو (Mirabeau) الأب، بأنه «اختراع يتساوى في المرتبة مع اختراع الكتابة والنقود» (هيلبرونر، 1979: 53). إذن باختصار: **آدم سميث في بلاده مواطن من الدرجة الثانية، دَرَسَ ودرّس الفلسفة وأصبح عالم اقتصاد بعد إقامته الفرنسية وعلاقاته مع انتليجنسيا قبيل الثورة الفرنسية. دون أن ننسى حساسيته نحو الكنيسة.**

(9) ولد ماركس في ألمانيا من أب يهودي وأم من أصل هولندي. درس الفلسفة والتاريخ والحقوق في بون ثم برلين. اختار في عام 1841 موضوع «الفرق بين فلسفة الطبيعة عند ديموقريطس (Démocrite) وفلسفة الطبيعة عند أبيكور (Epicure) موضوعاً لأطروحته في الدكتوراه». وظهر ماركس كعدو لا يعرف المهادنة ضد أي محاولة لإخضاع العلم للدين بعد أن نقد نظرة هيغل السلبية إلى أبيكور المادي وأعجب بالكفاح الجريء الذي خاضه هذا الفيلسوف والمنبر اليوناني القديم ضد الدين والخرافات. كان ماركس قد وطد العزم على تكريس نفسه تالياً للنشاط العلمي ولأن يصبح مدرساً في جامعة بون. ولكن الحكومة البروسية أقنعت ماركس بأنه لا مكان لفكره في الجامعات البروسية. سافر إلى باريس عام 1843 وهناك تعرف إلى صديقه إنجلز الذي شجعه على دراسة الاقتصاد السياسي، وتعرف كذلك إلى الأنتلجينسيا اليسارية الفرنسية أمثال لوي بلان وإيتيان كابي وبيير ليرو وإلى بيير جوزيف برودون. وبعد تركه فرنسا نستطيع أن نقول إن ماركس الفيلسوف أصبح عالم الاقتصاد الذي نعرفه. وباختصار **فإن ماركس، كآدم سميث، كان مواطناً من الدرجة الثانية في بلاده نتيجة لجذوره اليهودية، فيلسوفاً في القسم الأول من حياته وعالم اقتصاد بشكل واضح بعد إقامته في فرنسا. دون أن ننسى رفضه المعلن للدين، أكثر منه عند آدم سميث.**

ينزل إلى مستوى هو أدنى وأحط من شروط حياة طبقته نفسها. ويسقط العامل في مهاوي الفاقة، ويزداد الفقر والإملاق بسرعة تفوق سرعة ازدياد السكان ونمو الثروة...». ونجد كارل ماركس يعبر، تالياً، بطريقة علمية عن الموضوع نفسه في كتاب «رأس المال»: (Marx, 1867: T1:613) «... بيد أن جميع طرائق إنتاج القيمة الزائدة (مرادف للربح أو للزيادة في رأس المال) هي في الوقت عينه طرائق لتحقيق التراكم (الإثراء)؛ وكل اتساع في التراكم يصبح، في المقابل، وسيلة لتطوير هذه الطرائق. **يترتب على ذلك أن حال العامل لابد من أن تزداد سوءاً، كلما تقدم تراكم رأس المال، سواء أكان الأجر مرتفعاً أم منخفضاً.** وأخيراً فإن القانون الذي يوازن، دوماً، فيض السكان النسبي، أو الجيش الصناعي الاحتياطي، مع أبعاد التراكم وشدته، يقيد العامل برأس المال أشد من تقييد مطرقة هيفايسيوس (Vulcain) لبروميثيوس (Prométhée) إلى الصخرة. فهو يملي تراكم البؤس، بموازاة تراكم رأس المال. **وإن تراكم الثروة في هذا القطب، هو في الوقت عينه تراكم للبؤس وعذابات العمل والعبودية والجهل، والقسوة والانحطاط الخلقي، في القطب المعاكس، أي في قطب الطبقة التي، هي نفسها، تنتج رأس المال بيدها»**[10].

وما يدعو إلى الدهشة، أن آدم سميث وهو فيلسوف علم الاقتصاد الرأسمالي، تبنى الخطاب نفسه قبل ماركس وبطريقة أكثر وضوحاً: «**... حيث توجد الملكيات الكبيرة، يوجد عدم المساواة في الثروات. لكل رجل غني يجب أن يكون هناك، على الأقل 500 فقير، والرخاء الذي تنعم به أقلية من الأشخاص يفرض الفاقة على عدد يفوق بكثير هذه الأقلية...**» (Smith, 1776: 766).

لم تكن المدرسة الأخلاقية في علم الاقتصاد حكراً على ماركس وسميث وحدهما، فالمدرسة الكلاسيكية الإنكليزية عموماً والإسكتلندية خصوصاً عريقتان في تقاليد الفلسفة الأخلاقية – وهو مذهب كان يدل على معان أوسع بكثير مما نفهمه نحن الآن – إذ كانت الفلسفة الأخلاقية تشمل علم اللاهوت الطبيعي وعلم الأخلاق والفقه والاقتصاد السياسي (هيلبرونر، 45:1979)، فقبلهما سبق لجون بيلليرس (J. Bellers) أن كتب عام 1696: «لو كان لدى المرء مائة ألف فدان من الأرض، وعدد مماثل من الجنيهات الإسترلينية وعدد مماثل من المواشي، ولم يكن

(10) يبدو لنا أن الترجمة العربية لكتاب رأس المال هي من أسوأ الترجمات، لذا اعتمدنا على النسخة الفرنسية للكتاب الأول، وقد سهر عليها، كما نعتقد، كارل ماركس نفسه الذي كان ضليعاً في اللغة الفرنسية.

لديه عامل، فمن سيكون هذا الثري إن لم يكن عاملاً؟ **وبما أن العمال يجعلون الناس أثرياء، إذن فكلما زاد عدد العمال، زاد عدد الأثرياء فعمل الفقراء هو منجم الأغنياء»** .(Bellers, 1696: 2)

برغم مضي أكثر من ثلاثة قرون على ما كتبه بيلليرس وأكثر من قرنين على ما كتبه سميث وأقل من قرن ونصف القرن على ما كتبه ماركس: «...إن التراكم (يساوي بالتطابق تزايد رأس المال أو الرسملة) يطابق استهلاك العمال المنتجين لكل جزء من المنتوج الزائد المحول إلى رأسمال (القسم المرسمل)، أو يطابق تحويل هذا الجزء إلى مزيد من العمال المأجورين (يساوي بالتطابق آلة الإنتاج)» (Marx, 1867: T3:581). أليست معادلة كارل ماركس (التي مر عليها الزمن حسب توهم بعض الباحثين) مطابقة لنظرية جون مينر كينز[11] في كتابه «النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود» (Keynes, 1936). حيث يعد اللورد كينز أن الدخل الإجمالي (يساوي

(11) **جون مينر كينز** (John Maynard Keynes, 1883-1946)، يعد **اللورد كينز**، حسب رأينا، الشخصية الفكرية الأكثر غموضاً في القرن العشرين (ولد في سنة وفاة كارل ماركس نفسها) وأذكى مفكر اقتصادي في عصرنا. وهو شخصية متناقضة بشكل مدهش، فهو في آن واحد يجمع اتجاهين: فمن جهة، يعد أذكى المتفانين في العداء للماركسية (التي كن لها كراهية عاطفية عميقة)، وفي الوقت نفسه قدم للطبقات المتوسطة والفقيرة (برغم احتقاره وجهله وشكوكه في الحركة العمالية (جون ستراتشي، 1964: 328)، **اكبر إسهام فردي في آلية الانتقال إلى الاشتراكية عبر الديمقراطية** (Idem., 328:. **وبفضله هذا، ساعد على أن ترى شعوب العالم الغربي طريقاً إلى الأمام، وطريقاً للحصول على مكاسب اجتماعية – اقتصادية لا يمكن أن تعبرها إلا عن طريق مجرى الحرب الطبقية الجماعية، أي ثورة البروليتاريا** (التي نادى بها كارل ماركس). وبرغم هذا العداء للماركسية والذي أجهد نفسه وزميله هارود (Roy Harrod) بإثباته (Idem.: 276)، فقد واجه كينز تهمتين، تساويان الخيانة العظمى في المجتمعات الغربية في ذلك الوقت، فالأولى تهمة العطف على الألمان حينما رفض التوقيع على معاهدة فرساي عام 1919 (حينما كان عضواً في الوفد البريطاني) وهو القائل: «والآن وقعتم على أسباب الحرب العالمية الثانية» (Keynes, 1919). والتهمة الثانية هي التعاون مع البلاشفة، بعد أن أصبحت، في آب 1925، ليديا لوبوكوفا (Lydia Lopokova) راقصة الباليه الروسية المشهورة، زوجة عميد كمبريدج، **أي كينز** (M.Herland, 1981: 48-49). ومن جهة ثانية، يعد **كينز** أذكى فيلسوف اقتصادي أسهم في إنقاذ الرأسمالية المعاصرة. إذ يجب أن نضع ظهور نظريته العامة في الحقبة التاريخية والاقتصادية للثلاثينيات من هذا العصر – هذه النظرية التي كان من شأنها أن ثورت الطريقة التي يفكر بها العالم عموماً في مشكلات الاقتصاد، وأحدثت تغيراً كبيراً وأسهمت في انهيار أكثر الأسس الريكاردية الموجودة في الماركسية بشكل خاص (ج. ستراتشي، 1964: 327) إذ نجح الرجل في إقناع الرأسمالية، برغم تصرفها بعداوة نحوه، بتقديم تنازلات كثيرة، **ونجح بذلك في تغيير الطريقة التي ينظر بها العالم عموماً إلى مشكلات الاقتصاد وصنع نظرية ليست جديدة تماماً، بقدر ما هي صنع نظرية لاقتصاد جديد** (ج. ستراتشي، 1964: 276، 298، 326، 328). وكل ذلك في وقت كانت فعلاً الرأسمالية في دورة تبدو كأنها تحتضر، وبذلك فوّت على الماركسية تحقيق حتميتها التاريخية، في الثلاثينيات، حينما كانت الفرصة الوحيدة السانحة لها لتحقيق الثورة البروليتارية في العالم الغربي. هذه الثورة التي كانت تنوي صنع إنسان جديد كما طمح ماركس دون نجاح ولكن كينز نجح في صنع نظرية لاقتصاد جديد.

بالتطابق الإنتاج عند ماركس)[12] هو المتحول التابع الأساسي (Keynes, 1936:15). وأن هدف النظرية العامة معرفة العوامل التي تحدده. وهي إذا حللت الدوافع النفسية للإنفاق فذلك لأن إنفاق (استهلاك) الأولين هو الشرط اللازم والكافي لدخل الآخرين (Keynes, 1936: 15). فحينما ننظر في الوقائع الاقتصادية التي حددها كينز في مجموعها[13]، نجد أن إنتاج الثروات وتوزيعها وتداولها واستهلاكها ظواهر متمازجة تمازجاً وثيقاً، بحيث لا يمكن فصلها دون محذور (Keynes, 1936: 14).

ليس فقط منذ أيام سبارتاكيس، وبيلليرس، وآدم سميث ومن ثم ماركس؛ ولكن حتى عصرنا هذا، حيث النظرية الاقتصادية الكينزية أو الكينزية الجديدة أو ما بعد الكينزية تسيطر على الفكر الاقتصادي المعاصر، وعلى السياسات الاقتصادية لأكثر دول العالم، وكل من يدرس في كليات العلوم الاقتصادية، يبقى كتاب «النظرية العامة» لجون مينر كينزإنجيله الدائم. برغم ذلك **فإن هناك ضرورة أصبحت واضحة، بفضل كينز، لتوسيع المعادلة بان ليس فقط قوة عمل العمال هي منجم الأغنياء. ولكن أفواههم وكل ما يستهلكونه من منتجات أيضاً هي مصدر ثروات الأغنياء** إن تصحيح هذا التباين، عن طريق إعادة توزيع المداخيل، هو الشعار الثابت لأكثر السياسات الاقتصادية في الدول المتطورة والتي تطبق سياسة اجتماعية عادلة في العالم المعاصر.

– **التقدم الاجتماعي**: أراد ماركس تصحيح التباين المتصاعد بين الأغنياء والفقراء. ففي وقتنا الحاضر، وفي أكثر الدول الرأسمالية ذات النظام الديمقراطي المتطور، يبقى موضوع العدالة الاجتماعية، على مستوى توزيع المداخيل خصوصاً، المحور الأساسي لكل السياسات الاقتصادية مهما كان الاتجاه السياسي للحكومات القائمة. حتى إن عدداً كبيراً من رجال السياسة الأمريكيين، خصوصاً في الحزب الديمقراطي، يزينون برامجهم الانتخابية بخطابات يفضحون ويندون فيها بالأرباح المالية الطائلة للأغنياء ويطرحون وسائل جديدة لإعادة توزيع المداخيل.

---

(12) الدخل الإجمالي هو عبارة عن مجموع الإنتاج معبر عنه بالقيمة النقدية وبالأسعار الجارية.

(13) أسباب الوقائع الاقتصادية حسب ج. م. كينز متعددة ومعقدة، «ونظريته العامة» تجمعها في ثلاثة من المفاهيم: **المفاهيم النفسية** (أهمها، الميل إلى الاستهلاك، والحافز إلى التوظيف وترجيح النقود السائلة)، **والمفاهيم الموضوعية** (أمثال: كلفة الاستعمال والاستخدام التام)، **ثم المفاهيم المختلطة** (مثل: الفاعلية الحدية لرأس المال). (Keynes, 1936, 1969: 14).

كذلك الأمر في فرنسا، ومنذ وصول الاشتراكيين إلى الحكم وتناوبهم على السلطة مع اليمين، وكذلك تعايش اليمين مع اليسار، فإن كل السياسات الاقتصادية الفرنسية متقاربة إن لم نقل متجانسة نسبياً. وفيما يتعلق بالشق الاجتماعي منها، لم تكن الخلافات إلا على الأرقام، إذ هي واحدة في خطوط مبادئها العامة، والقاعدة المشتركة هي أن العدالة الاجتماعية هي أساس التوازن والتقدم والسلم الاجتماعي.

إن «المكاسب الاجتماعية» للشعوب، خصوصاً في الدول ذات الديموقراطيات الغربية، فُرِضَت، من دون شك، بفضل ضغط من حملوا الفكر الماركسي من جهة، وبفضل فلاسفة الاقتصاد (أمثال جون مينر كينز ومن فهموا، بموضوعية، آدم سميث)، من جهة أخرى، الذين أقنعوا الرأسمالية بقبول التنازلات من أجل إعطاء بعض الحقوق للطبقات الأخرى، هذه الحقوق سميت بـ «المكاسب الاجتماعية» والتي أصبحت رديفاً اقتصادياً لمعنى التطور.

ولكن الاتجاه الحالي للرأسمالية المعاصرة نحو ليبرالية متوحشة تضرب بعرض الحائط المكاسب الاجتماعية لشعوبها، لن يمر بسهولة حتى لو افترضنا أن الماركسية قد «احتضرت». فإن الاتجاه الحالي هو «عودة بالاقتصاد العالمي إلى شيء قريب من درجة العولمة التي كانت سائدة في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى» (تشوموسكي، 1997: 19)، أي ما قبل الثورة البلشفية (زكريا فواز، 1998: 260-277). وقد يترتب على ذلك عدد كبير من النتائج وأهمها: تسخير سلطة الدولة أكثر من قبل لخدمة الأغنياء والأقوياء، وتقليص مساحات التعاقد الاجتماعي ومساحات السياسات الديموقراطية إلى حدودها الدنيا. فما يحدث حالياً في بعض البلدان، وحتى في بعض الاشتراكيات السابقة، مع الوجه المعولم طبعاً، لهذه النتائج، هو محاولات من أجل تحديد إذا ما كان يمكن استمرار الاقتصاد العالمي وفق نموذج العالم الثالث، حيث «جزر من الثروة والامتيازات عالية التركيز تعيش في خضم من البشر تتراوح حياتهم بين الصراع من أجل البقاء والعذاب والبؤس، فيما كثير بينهم يعاني التهميش والقمع» (تشوموسكي، 1997: 19).

ولكن الشعوب سوف تقاوم هذا الاتجاه، كما فعلت مراراً في الماضي لأن الفكر الاقتصادي لماركس لم يعد «ماركسياً فقط»، لقد أصبح هذا الفكر جزءاً «من الوعي الفكري الباطني» للشعوب حتى لدى من لم يقرأ أو من يجهل كلياً الفكر الاقتصادي الماركسي. إضافة إلى هذا الفكر، وإضافة إلى طريقة ماركس في إثبات حقيقة

الانسلاخ بين الطبقات أو الفئات التي أجهد كل من ريكاردو وماركس نفسيهما في تبيانها (جون ستراتشي، 1964: 102)، إذ لم تتوافر لهما طرق علمية متطورة، في ذلك الوقت. ولكن علم الإحصاء بطرقه الإحصائية المعاصرة (جون ستراتشي، 1964: 105) ذو قابلية علمية جيدة لأن يكشف الحقائق الكبيرة الحاسمة، مثل حقيقة أن كل ثروة المجتمع: الماضية والحاضرة والمستقبلية، تنبع من دم المواطنين وعرقهم وجهدهم في ذلك المجتمع، ومن جهدهم العقلي والبدني. وأنه يمكن الإسهام في تلك الثروة عن طريق المشروعات، والمهارة الإدارية، والحذق التقاني، وليس من قبل الأشخاص، من حيث ملكيتهم هذا الفرع أو ذاك من التجهيزات الرأسمالية في المجتمع. وإن توزيع مجموع الإنتاج السنوي للثروة[14]، بين الطبقات الاجتماعية لأغراض الاستهلاك أو امتلاك وسائل جديدة للإنتاج، والدفاع مثلاً، ليس شيئاً خاضعاً «لقوانين» مطلقة، وإنما هو أمر يمكن تنظيمه بالمشيئة الواعية لذلك المجتمع. وهنا هل تدخل السياسة الاقتصادية بشقها الاجتماعي في إعادة توزيع المداخيل بصورة عادلة أو لا؟

إن النزاع بين قوى الإنتاج الاجتماعية الطابع - والتي أصبحت مكاسب تاريخية للشعوب، وخصوصاً في الدول الغربية (مثل فرنسا، وألمانيا، والسويد والدول الإسكندنافية...) - والملكية الخاصة يبقى مستمراً. إن النظام الحالي للحصول على الملكية الخاصة، وطريقة تراكم هذه الملكية، هو شكل من أشكال مركنتيلية المجمعات الاحتكارية المدعومة من قبل الدولة، وهي مفتقدة لأي شرعية أخلاقية ومتناقضة تناقضاً حاداً مع المبادئ الأولية للديموقراطية والعدالة، بل هي متناقضة مع مبادئ السوق ذاتها. وإن هذه البنية بكاملها بدعة حديثة نسبياً. إن جذور الشركات المجمعة الحديثة تعود إلى الأفكار الهيغلية الجديدة التي تنادي بحقوق الكيانات العضوية على الأفراد وفيما يتعداهم. وهي المفاهيم ذاتها التي قامت عليها الفاشية والبلشفية. إن بُنى السلطة الاستبدادية هذه قابلة لأن يُطاح بها، كما حصل لمثيلاتها عبر التاريخ، وأن تحل محلها مؤسسات تفسح في المجال

(14) فيما يخص احتساب الإنتاج السنوي للثروة الوطنية فإن علم الاقتصاد المعاصر قد أعطانا ثلاث طرق علمية تستعمل في أكثر بلدان العالم. وهناك نظام متفق عليه في إطار الأمم المتحدة، يعرف بـ «نظام الحسابات القومية»، ترجمته منظمة الإسكوا (ESCWA) ويعرف بـ (SNA93). انظر: **جريدة النهار**، الثلاثاء، 19 أيار 1998.

واسعاً أمام الرقابة الديموقراطية على الاقتصاد وعلى الحياة الاجتماعية والسياسية في عالم أوفر حرية وأكثر عدالة (تشوموسكي، 1997: 19).

- **إعادة تصنيع فضلات الصناعة وحماية البيئة:** توقع ماركس (Marx, 1867: T3:89) أن الإنتاج الصناعي الواسع النطاق الذي ينجم عن تركز وسائل الإنتاج واستخدامها الكثيف سوف يكون سيئاً إذا استمر في السير في المصلحة الفردية دون رادع، وستكون له عواقب وخيمة على المجتمع وعلى البيئة. ويعد ماركس من أوائل من رثوا تلوث نهر التايمز بالعبارات نفسها التي نشتكي بها حالياً من تلوث الأنهار والشواطئ. كتابات ماركس في الدفاع عن البيئة كتبت في زمن لم يكن فيه إلا القلائل من الناس يكترثون للدفاع عن البيئة وعن مستقبلها.

فنقرأ بوضوح كارل ماركس حينما يدعو إلى إعادة تحويل فضلات الإنتاج، أو ما يسمى بالضياعات، إلى عناصر إنتاج جديدة، إما في الفرع الصناعي ذاته وإما في فرع آخر؛ ويقصد تلك العمليات التي تتم بوساطتها إعادة هذه الفضلات إلى دورة الإنتاج، ومن ثم إلى الاستهلاك المنتج، أي سلع وسيطة - كما نسميها في النظرية الاقتصادية المعاصرة - أو الاستهلاك الفردي (Marx, 1867: T3: 89-90)، أي سلع نهائية. ويلفت كارل ماركس النظر إلى الأهمية الاقتصادية لهذه الفضلات التي «تتولد بكتل كبيرة إلى درجة تصبح معها من جديد مادة صالحة للتجارة، ومن ثم عناصر جديدة للإنتاج... وحاملة للقيمة التبادلية... وبمعزل عن الدور الذي تؤديه بوصفها عناصر جديدة للإنتاج تخفض هذه الفضلات كلفة المواد الأولية بمقدار ما تصير قابلة للبيع من جديد...» (Marx, 1867: T3: 90).

زيادة على توقع كارل ماركس لزيادة فضلات الإنتاج والاستهلاك التي تتوسع بتوسع الأسلوب الرأسمالي للإنتاج (Marx, 1867: T3: 111) يدعو إلى الانتفاع بها بطريقة سليمة. فبالنسبة له «فضلات إنتاج الحديد يمكن أن تستخدم كمادة أولية... إلخ. أما فضلات الاستهلاك فهي المواد الطبيعية التي يطرحها الإنسان، وبقايا الملابس على هيئة خرق، وما إلى ذلك. إن لفضلات الاستهلاك هذه أهمية كبرى للزراعة. غير أن الاقتصاد الرأسمالي يسرف في تبديد هذه الفضلات بالقياس إلى استخدامها؛ ففي لندن مثلاً لا يجدون وسيلة للانتفاع بسماد أربعة ملايين ونصف مليون إنسان خيراً من استعماله لنشر الطاعون في نهر التايمز، بكلفة باهظة...» (Marx, 1867: T3:111).

عدا تحويل فضلات الإنتاج وحماية البيئة التي تكلم عنها بدقة ودافع عنها بمعنى واضح (Stricto Sensu)، فقد تكلم ماركس أيضاً عن بناء المدن بشكل متوحش وتأثير

هذه المدننة في البيئة وفي الصحة العامة (Marx, 1867: T2: 228). مثل احتشاد السكان في أبنية مكتظة وفي أماكن قذرة وأزقة مغلقة ضارة بالصحة. أما من ناحية مشكلات الهواء، والنور، والفضاء، فهي عار على أي بلد متمدن (Marx, 1867: T2: 229).

كذلك يتحدث الباحثون حالياً، وبحذر، عن ضرورة الاحتفاظ بالموارد الطبيعية وتجديدها للأجيال المقبلة. فقد كان كارل ماركس السباق في الكتابة عن «توسع الزراعة الرأسمالية الذي لا يعد فقط مجرد تقدم في فن نهب العامل فحسب، بل في فن نهب التربة أيضاً، وكل تقدم في زيادة خصوبتها لأمد معين هو في الوقت نفسه تقدم في تدمير المصادر الدائمة لهذه الخصوبة» (Marx, 1867: T1: 479).

مجال آخر يجب أن نذكر إسهام ماركس فيه فقد انتظرت الإنسانية نهاية القرن العشرين حتى تتحدث وتعترض على تشغيل الأطفال[15] واستغلالهم، ولكي تستنتج الأمم المتحدة عن طريق منظماتها التي تعتني بالأطفال أن تشغيل الأطفال يسبب الشيخوخة المبكرة في خلايا أجسادهم وتكلس العظام وتفتتها ونتائج أخرى هي أكثر من اختصاص الأطباء[16]، عدا الأذى النفسي لأن «جروح الطفولة لا يمكن أن تُنسى»، حسب عبارة إرنست رينان (Renan, 1883). ولكن كارل ماركس كان السباق في الكتابة عن «هؤلاء الأطفال التعساء الذين تذهب صحتهم ضحية لجشع والديهم[17] وأرباب العمل» (Marx, 1867: T1: 239-240). وقد كتب كارل ماركس عن نتائج العمل الزائد على الصحة والعمر منذ قرابة مئة وخمسين عاماً قبل أن يستنتج أطباء «الأمم المتحدة» الشيء نفسه: «... إن الإنتاج الرأسمالي، الذي هو في حقيقة

(15) بدأت اهتمامات المنظمات غير الحكومية، مدعومة بوسائل الإعلام، بظاهرة تشغيل الأطفال واستغلالهم وحتى استعبادهم منذ مطلع التسعينيات. وقد احتفظنا بعدد من مجلة (L'Evenement du jeudi) الفرنسية يحوي ملفاً عن: «عودة الرق في عصرنا»، وهو تاريخ بداية تحضير مقالنا هذا، ولكن ظروف حالت دون استكماله في وقتها (Lamdon & Alii, 1993: 38-55). ونتساءل: هل غاب الاستعباد في يوم ما عن الكرة الأرضية؟

(16) Cf. Le rapport de **L'Unicef** dans ce domaine.

(17) إن الأحزاب الشيوعية في العالم الثالث أخطأت أخطاء فادحة، نتيجة تفكيرها الطوباوي، عندما دعت إلى تحويل المسؤولية أو رفعها عن بعض مظاهر الظلم والقهر في المجتمع كالوحدات الإنتاجية المبنية على العائلة، وخصوصاً في القطاعات الزراعية منها، التي تنتج «الزراعات الاستعمارية»، كالتبغ، والفتسق، والقطن... إلخ. إذ بدل تحديد المستغل والنضال من أجل صياغة قوانين تمنع المسؤول المباشر وتعاقبه (إن كان فرداً أو مؤسسة)، فقد حولت المسؤولية على مسؤول غير موجود بالمعنى القانوني السائد... أي طبقة. إن هذا التفسير غير الواقعي للماركسية قد أخّر كثيراً في صياغة قوانين تحمي القاصرين من نمط معين من الإنتاج يبني «شرعيته المعنوية» على النمط العائلي.

الأمر إنتاج للقيمة الزائدة، يؤدي بامتصاصه للعمل الزائد وبوساطة إطالة يوم العمل، ليس فقط إلى انحطاط قوة العمل البشرية التي تسلب منها الشروط العادية المعنوية والجسدية للتطور والنشاط، إنه يؤدي كذلك إلى استنفاد قوة العمل نفسها وفنائها قبل الأوان. فهو يطيل، لأمد معين، الوقت الإنتاجي لعامل ما، ولكنه يبلغ ذلك عن طريق تقليص طول حياة هذا العامل» (Marx, 1867: T1:258-259).

- **ضبط الاستثمارات المالية:** كان ماركس السباق في التنبؤ بأن المنافسة على صعيد واسع سوف تدمر البنية الأخلاقية للمجتمع وتنتج أفراداً منسلبين يصبحون رهينة لأرباحهم الشخصية (Marx, 1867: T3: 280, 398, etc...).

كذلك في كتاباته عن دور الائتمان في الاقتصاد الرأسمالي المتطور (وهنا يستبق زمانه ويتحدث عن مرحلة من تطور الإنتاج الرأسمالي لم يعشها هو، ولكن شهد بداية بواكيرها فريدريك إنجلز، وهي بداية إنشاء التراست...) والملاحظات التي وضعها بخصوص نظام الائتمان هذا، الذي سيؤدي في مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية إلى تكوين شركات مساهمة بفضلها «يتم توسع لا مثل له في نطاق الإنتاج ونشوء مشروعات كانت مستحيلة بالنسبة لرأسمال منفرد. وتغدو مثل هذه المشروعات في الوقت نفسه شركات بعد أن كانت في السابق مؤسسات حكومية» (Marx, 1867: T3: 460). وبهذا الشكل الرأسمالي للإنتاج يتم استبدال الاحتكار بالمنافسة ويمهد الطريق إلى نزع الملكية الفردية بوساطة التركيبة الاجتماعية للإنتاج، أي الشركات المساهمة...». هذا هو نقض الأسلوب الرأسمالي للإنتاج في نطاق الأسلوب الرأسمالي نفسه، وبناء عليه فإنه تناقض ينقض نفسه ذاتياً ويبدو قبل كل شيء (prima facie) محض نقطة انتقالية نحو شكل جديد من الإنتاج. بل إنه يتجلى بوصفه تناقضاً من هذا النوع حتى في المظهر. وهو يؤدي في مجالات معينة إلى إقامة الاحتكار، ولذا يقتضي تدخل الدولة. **إنه يعيد إنتاج أرستقراطية مالية جديدة، وصنف جديد من الطفيليين في رداء مخططي خطط فارغة، ومؤسسين، ومديرين محض اسميين؛ وينشئ نظاماً كاملاً من النصب والاحتيال في مجالات التأسيس وإصدار الأسهم والمتاجرة بها. إنه إنتاج خاص دون سيطرة الملكية الفردية الخاصة»** (Marx, 1867: T3: 462).

إن الفضائح المالية في البورصات الدولية وفي أكثر بلدان العالم ليست إلا دليلاً على الجشع الذي استنكره غابراً كارل ماركس.

إن علاقة فكر ماركس الاقتصادي بالمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة لا يمكن حصرها. فتراث ماركس الرئيس هو كتاب «رأس المال» الذي ضحى من أجله بـ «صحته وعائلته وسعادته في الحياة»، كما كتب هو. هذا السفر يضم 2350 صفحة (الطبعة الفرنسية) لمن أوتي الشجاعة على أن يبذل الجهد في مطالعتها. وأي صفحات! إن بعضها يعالج أتفه المسائل الفنية ثم يبذل الجهد حتى يستنفدها بذلك الأسلوب الرياضي الذي يستقصي كل شيء، وبعضها الآخر يموج بالعاطفة والغضب. ها نحن أولاء بدائيون أمام اقتصادي قرأ ما كتب كل اقتصادي آخر قبله ومنذ فجر التاريخ. وأمام ألماني متحذلق شغوف بالحواشي والهوامش، وناقد عاطفي يستطيع أن يكتب أن «رأس المال عمل ميت، وهذا الشيء الشبيه بمصاص الدماء لا يعيش إلا بامتصاص دم العامل الحي»، وأن يحدثنا أن رأس المال جاء إلى العالم «يقطر دماً وقذارة من قمة رأسه إلى أخمص قدميه ومن جميع مسام جسمه» (هيلبرونر، 1979: 173).

وبرغم أن كتاب «رأس المال» يدحض كل أخلاقيات رأس المال فإن ماركس ينصرف في مؤلفه، عن جميع القواعد الأخلاقية (بالطبع القواعد الأخلاقية الرأسمالية). إن هذا المؤلف وصف يتسم بالغضب الشديد، ولكنه تحليل بروح من المنطق الذي يخلو من العاطفة، إذ كان الهدف الذي جعله ماركس نصب عينيه أن يكتشف الميول الحقيقية الكامنة في النظام الرأسمالي. هذه الميول دعاها «قوانين حركة» النظام الرأسمالي – أي الطريق التي تسير فيه الرأسمالية في المستقبل. والحقيقة التي تبعث على الدهشة أن جميع هذه التنبؤات تقريباً قد تحققت. إن الذي يطالع مؤلفات كارل ماركس ليستشعر الخوف حين يرتد ببصره إلى الوراء ليشهد ذلك التصميم البشع الذي سارت فيه شعوب كثيرة وفي ثبات في الطريق نفسه الذي أصر ماركس على أنه يؤدي إلى هلاكها، وكأن حكوماتها كانت تثبت عن غير وعي منها نبوءة ماركس، بإقدامها في عناد على عمل ما توقعه منها، فحين سحقت الحركة النقابية الديموقراطية بقسوة في روسيا القيصرية، وحين كانت الاحتكارات في إنكلترا وألمانيا تلقى التشجيع الرسمي بدا الديالكتيك الماركسي بعيد النظر، بصورة تبعث على الأسى.

وحتى في يومنا هذا حين يتمعن المرء كيف لا تزال الحكومات في دول العالم الثالث لا تفرض ضرائب نسبية أو تصاعدية على المداخيل وحتى إنها غير قادرة على جباية الضرائب التي فرضتها على الأعمال وعلى الناس بجميع طبقاتهم، وحتى

إنها عاجزة عن جباية فواتير الكهرباء والماء والهاتف وكل ما هناك من أكلاف مباشرة[18]. ولكي تعوض عن عجزها هذا، تلجأ بعض الحكومات إلى أسلوب احتيالي آخر باللجوء إلى الدين العام الذي يعد من الوجهة الفعلية ضرائب غير مباشرة تسدد على مراحل طويلة الأجل من أموال الرعية. وحين يمعن النظر في الهوة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء ويرى الدليل على عدم اكتراث الأولين للآخرين، فإن شعوراً مقلقاً يساوره من أن النماذج السوسيولوجية التي ضمنها ماركس مسرحيته التاريخية (لو سمينا هكذا كتاب رأس المال لكي يروق ذلك لحكام العالم الثالث حتى يناموا عميقاً كما كان القياصرة ينامون في قصر الشتاء...) كانت كلها مستمدة حقاً من واقع الحياة.

ففي أكثر دول العالم الثالث يسود رجال، على جميع مستويات هرم السلطة (من أصغر موظف في إدارة حكومية إلى أكبر مسؤول فيها) خرج معظمهم من صف العسكريتاريا أو من «بعض مجالاتها»، وحصلوا على المال بطريقة أو بأخرى. وحينما حصلوا على المال عاثوا في الأرض وفي مجتمعاتهم فساداً، وحينما تذوقوا طعم السلطة أصبح التسلط حقاً طبيعياً عندهم. ولا نكاد نعدو الواقع إذا قلنا إن الحكام الاقتصاديين في العالم الثالث لا يختلفون عن شخصيات «مسرحيات» دوستويفسكي (Dostoievski, 1861). فمن عرف منهم تجربة السلطة المبنية على الدم، والمال، والاستبداد، أمكنه الشعور بهذا السلطان بأن يذل ويمتهن ويحقر إلى أقصى الحدود، أناساً آخرين خلقوا على صورة الله. إن هؤلاء عاجزون عن كبح رغباتهم ومقاومة ظمئهم إلى معاناة الإحساسات الشديدة، التي يجدونها حتى في عذابات الآخرين. فإن عدم الاكتراث للوضع الاقتصادي والحياتي للآخرين، والطغيان والاستبداد، عادة، يمكن أن يستفحل وأن يتفاقم حتى يمسي مع الزمن مرضاً. وبناء عليه فإن خير إنسان في العالم يمكن أن يقسو قلبه وأن يتوحش طبعه إلى درجة لا يمكن معها تمييزه عن حيوان كاسر مفترس. إن الدم، والمال، والسلطة تسكر، وتساعد على نمو القسوة والفحش والفجور، فإذا الروح والعقل يصابان

(18) وهذا العجز صحيح في الاتجاه المعاكس. ويجد كل معانيه حينما يكون المواطن أو المستهلك (بلغة علم الاقتصاد) غير قادر فعلياً على دفع مترتباته. أو غير قادر على تلبية استهلاكه غير القابل للضغط. إذ إن الدخل الحقيقي «للمواطن العامل»، أي الذي يحصل عليه، هو أقل مادياً (اسمياً وفعلياً، أي من حيث القدرة الشرائية) من الحد الأدنى الضروري للإبقاء على حياته وحياة عائلته – أي رمقهم – ضمن شروط الحد الأدنى التي يفرضها المجتمع الاستهلاكي المعاصر.

بالشذوذ وإذا هما يشتان في أغرب الأمور عن الطبيعة الإنسانية السليمة لذات كبيرة. إن الإنسان والمواطن يختفيان إلى الأبد من نفس الطاغية المستبد، إن كان صاحب مسؤولية صغيرة أو كبيرة، فتصبح العودة إلى الكرامة الإنسانية وتصبح الندامة والتوبة والانبعاث الأخلاقي والاكتراث للآخرين أموراً يكاد يستحيل تحققها (دوستويفسكي، 1985: 318).

أما الرأسمالية في الدول المتطورة، فقد فهمت الحقيقة وتعاملت معها بواقعية (برغم أن الرأسمالية الأوروبية قبلتها على مضض)، وهذا هو سر البقاء الصلب للرأسمالية في أمريكا الشمالية برغم أن التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية يشتمل على كثير من مظاهر الاستغلال والقبح. وعلى الرغم من هذا فقد تطورت الرأسمالية ونمت في أرض لم تمسها تلك اليد الميتة لسلالة أرستقراطية – أو الأيدي التي تفتش في مزابل التاريخ عن «نقطة دم زرقاء» تنعت لنفسها النبل بوساطتها – ولم تمسها تقاليد واتجاهات قديمة العهد. ومن هنا واجهت أمريكا الشمالية المشكلات الاقتصادية في الرأسمالية[19] باتجاهات اجتماعية انبثقت من ميراث أقل تصلباً: اتجاهات من التجربة والتكيف، واختصار سليم للقوة التي تتجاوز الحد السليم سواء أكانت عامة أم خاصة، ومرونة اجتماعية حالت دون نشوء صروح طبقية سهلة الكسر، متعصبة (هيلبرونر، 1979: 188). ومن ثم غياب التناحر الطبقي بالمفهوم الماركسي للكلمة. وبانتظار «جنة عدن» التي يحلم بها طالبو الهجرة إلى العالم المتطور، يبقى الحال في العالم الثالث شبيهاً – مع بقاء بعض الأمور الأخرى على حالها Caeteris paribus – بظروف روسيا القيصرية وفي أمور كثيرة أخرى بوضع فرنسا قبيل الثورة الفرنسية.

السراب الليبرالي لكارل ماركس

إن المشكلات التي يواجهها الشيوعيون أنفسهم يمكن أن تكون نقداً فريداً في معناه للفكر الماركسي. فكارل ماركس حين اعتقد بأنه لا يمكن حدوث التقدم من دون تغييرات اجتماعية أساسية منتظمة بحركات عصيان ثورية، كان يتوقع بالتأكيد

(19) نستطيع أن نستنتج أن السياسة الاقتصادية الأمريكية التي تبعت الأزمة الاقتصادية العالمية هي تدخل كينزي في الحياة الاقتصادية – قبل ظهور «النظرية العامة» لجون مينر كينز عام 1936 – برغم أن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية كان يعد من المحرمات، وهو يساوي انحرافاً نحو الشيوعية حسب المبادئ الليبرالية السائدة في وقتها.

انهيار الرأسمالية. فمن جهة الثورة، وهي مبنية على «نظرية الأزمة» التي وضعها ماركس، أي أن نظرية انفجار الثورة مع حدوث الأزمة – وقد نمقها بكل دقة ونفاذ[20] – كانت في الواقع إنجازاً تقانياً رائعاً له (جون ستراتشي، 1964: 110). ولقد توصل ماركس إلى «نظرية الأزمة»[21] الناتجة عن الركود الاقتصادي[22]، قبل أن يدرك الاقتصاديون هذه الظاهرة بزمن طويل، وحين كانوا لا يزالون ينكرون حتى إمكانية وجود أزمات مثل أزمة **قلة الاستهلاك، والبطالة و«الفساد والرشوة» كعلم اقتصاد سياسي معمول به على الصعيد العالمي.** نعم إن ماركس السياسي، والثوري، والشريد المنفي، مقارنة بماركس الاقتصادي، وقع في أشنع الأخطاء في «التوقيت» عند معالجته للمترتبات الاجتماعية على الأزمات الرأسمالية. لقد كان مقتنعاً بأن كل هزة أو انشقاق هو الأخير والنهائي، والانعطاف الجبار الذي يستثير الثورة العالمية. بيد أن هذا تعبير عن إمكانية وقوع ماركس في خطأ التقدير والحكم، مثل أي إنسان. ولهذا الخطأ علاقة ضئيلة جداً بنظرية ماركس في الاقتصاد.

ولكن الثورة حدثت فعلاً، وكانت دموية وفظيعة، ولكن لم تحدث حسب «نظرية الحتمية الماركسية» بل حدثت على طريقة لينين. ولكن الطبقة العاملة والطبقات الفقيرة والمتوسطة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية كسبت معارك «صغيرة» وكثيرة ضمن نطاق النظام الرأسمالي. وأصبح مستوى حياة العمال مرتفعاً بشكل معقول، وأصبح لهم نفوذ سياسي واجتماعي إلى جانب أجورهم الأكبر وساعات العمل الأقل والخدمات الاجتماعية، ومكاسب أخرى تعرف بمجموعها، في فرنسا مثلاً، بالمكاسب الاجتماعية. أما من جهة العمال وعامة الشعب في الدول الشيوعية فقد أصبح وضعهم المعيشي لا يحسدون عليه نسبة «للمكاسب الاجتماعية» التي حصلت عليها «البروليتاريا» الغربية. وهنا فإن تحليلات كارل ماركس، ويالسخرية التاريخ! يمكن أن تنطبق أيضاً وفي بعض نواحيها على التمزق المذهل للأنظمة الشيوعية المبنية على فكر كارل ماركس نفسه والذي لم يلحظ في فكره الصيرورة

(20) خصوصاً في المجلد الثاني والثالث من كتاب «رأس المال».

(21) إن نظرية ماركس في «الأزمات الدورية» في الرأسمالية ستظل شاهداً دائماً على عبقرية الرجل الاقتصادية. ومن المؤكد أن علم الاقتصاد التقليدي لم يُعد اكتشاف هذه الحقائق العلمية إلا في بداية الستينيات من القرن الماضي.

(22) إن الركود في الاقتصاد العالمي حالياً يفسر بالنقص في الطلب الفعلي أو الطلب المليء، إذا أردنا استعمال المفاهيم الكينزية في علم الاقتصاد المعاصر.

التي نادى بها، أي أن التغيير الاجتماعي الراديكالي (الجذري) يمكن أن يحدث حتى داخل الأنظمة الشيوعية ذاتها، حيث حلت رأسمالية الدولة محل رأسمالية «رأس مال الخاص» وحلت طبقة جديدة من المستفيدين، أي رجال السلطة والحزب (Les Apparatchiks)[23] وآخرين، محل طبقة النبلاء والإقطاع في روسيا القيصرية. ومن جهة أخرى بقيت «البروليتاريا القيصرية السوفييتية» تنتظر «جنة عدن» الموعودة في شيوعية «جاجا» لينين[24] الخيالية.

عملياً «لم يكتب كارل ماركس شيئاً عن الاشتراكية أو الشيوعية» (Bowles, 1991). إذن فإن انهيار الأنظمة الشيوعية ليس دافعاً لأي ماركسي لكي ينفي صبغته الماركسية، وهذه الظاهرة نلاحظها عند ماركسيي أمريكا الشمالية الذين يستمرون في الدفاع عن ماركسيتهم. فالصاعق الرئيس لانهيار المعسكر الشيوعي كان الإخفاق في تملك الدولة أو سيطرتها على وسائل الإنتاج، فذلك يثبت أنه يجب إعادة النظر بصورة شاملة في الاقتصادات الاشتراكية – التي صنعت في داخلها فوارق طبقية لا يمكن تجاهلها – في حين لا شيء جديداً للحديث عن الاقتصادات الرأسمالية (Bowles, 1991).

إن علماء الاقتصاد غير الماركسيين متفقون بأكثريتهم. إذ يلحظون، مثلاً، أن ماركس لم يكتب في مؤلفاته مطلقاً عن التخطيط الاقتصادي الموجه مركزياً. فقد كان ماركس مثالياً حتى الطوباوية، يفكر، وبصورة نسبية، أنه حينما تحل الاشتراكية محل الرأسمالية، فإن مسائل ومشكلات كثيرة في العالم سوف تختفي. في الواقع إن ماركس كان يعاني من «الوهم الليبرالي» الذي يرى أن المجتمع في حاجة فقط إلى الرجال المناسبين في السلطة من أجل الوصول إلى أفضل النتائج. إن تركيز كارل ماركس على مشكلات الرأسمالية يشرح هذا «الوهم الليبرالي» أو يفسره؛ وهذا يفسر أيضاً أن الجدل، بصورة عامة، يدور حول مفاهيم الماركسية – اللينينية وليس حول العقيدة الماركسية (Mirowski, 1991). فلينين وليس ماركس هو الذي صنع النظام الشيوعي.

(23) باللغة الروسية (Apparachiki).

(24) «العم لينين» كما كانوا يلقبونه في مدارس «القيصرية السوفييتية» الابتدائية.

التأثير المتعدد الأشكال لكارل ماركس

فضلاً عن إخفاق تنفيذ الماركسية عملياً في بلدان أوروبا الشرقية، وعدم وصولها إلى السلطة في أوروبا الغربية، فإن أعمال ماركس الفكرية قد أثرت في الفكر الغربي بطرق متعددة. فكل التعاريف «للرأسمالية» الموجودة في المعاجم، مستعارة، بأكثريتها، من مفاهيم وعبارات اقتصادية لكارل ماركس (Novak, 1991)؛ فهذه التعاريف – وفي معاجم كل اللغات – تركز في الباب الأول من التعريف على «ملكية الثروة أو وسائل الإنتاج في أيدي القلة». هذه التعاريف أيضاً تهمل دور صاحب الأعمال في التجديد والابتكار. كذلك في كثير من الجامعات الغربية، تمثل الماركسية «قوة فكرية مهمة»، خصوصاً بين المتخصصين في العلوم الاقتصادية وعلى الأقل في كليات الآداب وكليات العلوم الاجتماعية (Mirowski, 1991).

إن انهيار الشيوعية في أكثر بلدان المعسكر الشرقي سابقاً لم يزل البنى الفكرية التي نشأت بفضل الأيديولوجية الماركسية. ففي هذه البلدان، فإن الخطاب السياسي والاقتصادي السائد، حالياً، هو توطيد «اقتصاد السوق» دون معرفة الأسس المبني عليها هذا الاقتصاد وفهمها. فمن جهة هناك خلط كبير بين نشاط رجل الأعمال وسلوك رجل (المافيا)، ومما نلاحظه أن «رجال أعمال» – في هذه البلدان – قد حققوا ثروات هائلة وبسرعة مذهلة وأكثريتهم إما خرجت من صف «المافيا» – التي كانت موجودة بشكل أو بآخر، حتى في أيام النظام الشيوعي – وإما من صف رجال السلطة الـ (Apparatchiks). ومن جهة أخرى تبقى العقلية السائدة بين أفراد الشعب وحتى في عقله الباطن، هي معارضة الملكية الخاصة حتى إن الربح ما يزال يعد سرقة[25]. وكذلك فإن الرفض يبقى تاماً فيما يتعلق

(25) في العالم المعاصر تعني الماركسية أن أساس كل تحرر من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والاضطهاد السياسي، والفقر والحروب الفاشية، وتحقيق القيم الإنسانية حقاً، هو التحرر من السلطة السياسية لرأس المال والربح والتبادل التجاري. ولكن لا أخلاقية الربح ليست حكراً على كارل ماركس، فنجد ذلك عند كثير من الفلاسفة الاقتصاديين، كآدم سميث (Smith, 1859: T1, 193, 44) وساي (J-B Say, 1817: T1, 136) وآخرين (كارل ماركس، مخطوطات 1844: 20، 31، 35، 51). وحتى قبل ظهور الأديان، أي في الحضارات القديمة كاليونانية والرومانية كان الربح يعد غير أخلاقي والتجارة من المهن الحقيرة، وعلى هذا الأساس كانت تترك مزاولة مهنة التجارة في الحضارات اليونانية والرومانية للعبريين. وحتى كلمة ربح في أصلها اللاتيني هي كلمة سلبية. باللغة الفرنسية كلمة Profit من Profiter انتفع من... وانتهز... واغتنم من... ولذلك استعيض عنها بالفرنسية بكلمة Marge واستعمال هذه الأخيرة بمعنى ربح يعد حديثاً.

بالتباين بين المداخيل. من الناحية العملية والسياسية، وفي دول المعسكر الشرقي السابق، بقي كثير من الماركسيين أوفياء لفكر ماركس وما زالوا يعدون أن المستقبل هو للحزب الشيوعي. في الصين، وكوريا الشمالية، وفيتنام وكوبا يبقى الشيوعيون في الحكم حتى الآن برغم مواجهتهم لمشكلات كثيرة وكبيرة. عدا الثقل السياسي الذي يتمتع به الماركسيون في هذه البلدان، يبقى كثير من الحركات الثورية في أمريكا اللاتينية مخلصاً للخط الماركسي أو الماوي الذي تنتهجه.

كذلك فإن أعمال ماركس الفكرية تحافظ على فاعليتها كأداة فكرية للتحليل الاجتماعي، إذ دمغت الفكر الإنساني، بطريقة يتعذر إمحاؤها (Heilbroner, 1984: 7)، وأثبتت فاعليتها وضرورتها حتى اليوم برغم أن بعض جوانب بنائها خاضع للنقد (Heilbroner, 1984: 9). ليس هناك مفكر ماركسي أو لا ماركسي يجرؤ على أن يتجاوز الظواهر الخارجية للمجتمع، ولا حتى يتمنى المغامرة في أن يسبر الميادين الروحية للفكر الفلسفي أو أن يدخل القوى المحيرة للعقل الباطن. ولكن بين كل الذين يودون اكتشاف الديناميكية المخبئة للوجود الاجتماعي، يبقى كارل ماركس المعلم الأكبر في هذا الميدان[26]. إذ إن ماركس كأفلاطون وفرويد، ابتكر طريقة لفهم الواقع «المطمور في التاريخ». طريقة البحث هذه، نستطيع أن ننعتها بـ «التحليل الاجتماعي الذي يسمح بالوصول إلى الواقع المخبأ»، فكما كان دور أفلاطون وكما هو الدور لفرويد، هذا التنسيق بين البصيرة والطريقة، مكّن ماركس من تثوير، طريقة إدراك الواقع وبصورة دائمة، (Heilbroner, 1984: 8).

إننا لا نكاد نعدو الحقيقة إذا قلنا إن ماركس هو الوحيد الذي أثار الأسئلة الصحيحة بصدد المشكلة الاقتصادية – الاجتماعية (ستراتشي، 1964: 111). وإن في شرحه ودراسته «أناتوميا» و«قوانين حركة الاقتصاد الرأسمالي» في وضعه الساكن

(26) لقد غاص ماركس في هذا الميدان، وحقق طريقته كما يجب، وضحى، عن وعي، بما لا يمكن أن يضحي به أي مفكر – بصحته وعائلته وسعادته في الحياة – فقد كان يعلم أشد العلم أنه يحرق نفسه مع عائلته كشمعة ولمدة استمرت أكثر من عقدين، فقط لمؤلفه الرئيس «رأس المال»... وحتى نوبان حياته الذي شهده زميله إنجلز الذي دخل عليه – بعد أن ماتت زوجته جيني عام 1881 – ونظر إليه قائلاً: «لقد مات العربي أيضاً» (هيلبرونر، 1979: 169). ولكن لم يتحقق ذلك تماماً، إذ امتد به العمر عامين آخرين. وبعدها رقد مستريحاً، مثل غيره من الأموات، في مقبرة هايغيت، ليلقى ربه مثل غيره من الأموات البشرية. في حين يبقى الآخر، أي لينين، مسجياً، في مزاره في موسكو، محنطاً وأنفه مرفوعاً إلى السماء، وكأنه يتحدى خالقه ومنتظراً موتاً آخر مثل غيره من البشر بعد أن شبعت الإنسانية تأليهاً لشخصه.

ووضعه المتحرك قد أنجز لعلم الاقتصاد ما فعله تاليس (Thalès) للرياضيات، وغاليله (Galilée) للفيزياء، وفرويد (Freud) لعلم النفس (Althusser, 1972: 53)، وفون نيومان (Von Neumann)، وتيرينغ (Turing) وفينر (Wiener) للمعلوماتية (Breton, 1987: 76-86). لقد توصل ماركس إلى صنع الطريقة لإدراك الواقع، أولاً بطرحه الأسئلة الوثيقة الصلة بالموضوع، وثانياً بإعطائه الأجوبة التي لم يتوصل غيره إليها قبلاً. فهمه الاقتصادي للتاريخ، النظرية التي تنص على أن: «أسلوب إنتاج الحياة المادية يشترط تفاعل الحياة الاجتماعي والسياسي والفكري، بصورة عامة. فليس إدراك الناس هو الذي يعين معيشتهم، بل على العكس من ذلك، معيشتهم الاجتماعية هي التي تعين إدراكهم» (Marx, 1977: 2-3). «هذا الأسلوب للإنتاج المادي هو الذي يحدد خصائص التطور الاجتماعي والسياسي والفكري»، تعد هذه النظرية، الركن الأساسي لفكر كارل ماركس. لا نعتقد حسب معرفتنا الحالية أن هناك سوابق في الفكر الاقتصادي أو غيره لهذه الفكرة التي تنص على أن تقانة الإنتاج ونسب التبادل هي المبدأ الرئيس الذي ينظم الحياة الاجتماعية.

أكثر رجال الفكر الأمريكيين لا يتجاهلون كارل ماركس، فبالنسبة لدانيال رودجرز (Rodgers, 1991) «يعد ماركس فريداً في نوعه بين أمثاله من المفكرين من حيث تأثيره الذي لا نظير له في التاريخ»، إذ تبقى أعماله الفكرية إنجيل الاشتراكيين والشيوعيين في كل أنحاء العالم، وهناك عالم اقتصادي أمريكي آخر هو جون كنيث غالبريث، يلاحظ أن مفكرين آخرين، قبل ماركس قد نقدوا الرأسمالية، ولكن نقد ماركس يتمتع «بسطوة اليقين الراسخ والقوة غير المحدودة نسبة لغيره من المفكرين الاشتراكيين الذين سبقوه» (Galbraith, 1991). وبهذه الطريقة أعطى ماركس وزناً وأثراً حاسماً ورفيعاً للنظرية الاشتراكية التي استمدت منها، سياستها وفكرها الاقتصادي، ليس الحكومات التي تعلن اشتراكيتها فقط ولكن نظريات ماركس شجعت أيضاً كل الحكومات، إن كانت اشتراكية أم ليبرالية ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، على اتجاه تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وفي الاقتصادات الوطنية لمختلف الدول (Keynes, 1936)[27].

ولكن المفارقة الكبيرة أن أعمال ماركس الفكرية لم تؤد إلا دوراً محدوداً في الثورة البلشفية. وبرغم إعلان لينين الدائم أرثوذكسية ماركسيته (استقامة معتقده)،

(27) انظر: جون مينر كينز، كما رأينا سابقاً.

فإنه كان بعيداً جداً عنها. وحتى في نقاط رئيسة لم يكن ماركسياً مطلقاً (Johnson, 1985: 66). ولكنه كان بارعاً في استعمال المنهج الماركسي ويستعمل بكل دقة الديالكتيك لتبرير استنتاجات كان يتوصل إليها سلفاً بالبدهية والحدس. حتى إنه تجاهل كلياً الجوهر الأساسي للإيديولوجية الماركسية، أي «الحتمية التاريخية للثورة». فـ «لينين» لم يكن يملك نفس «الإنسان الحتمي»، ولكنه كان متعلقاً بفكرة «الإرادة البحتة»، إذ كان يؤمن بأن الإرادة الإنسانية تؤدي الدور الحاسم في تحريك الثورة (هيلبرونر، 1979: 171). هذه الإرادة هي إرادته هو فقط. ولكن بالنسبة لرجل يدعي تملك المعرفة العلمية المتخصصة في طرق «صيرورة القوانين التاريخية»، يظهر أن لينين قد فوجئ كلياً بمسار الحوادث ابتداء من انفجار ثورة 1905 وإجهاضها. ولكن تعامل لينين مع الأحداث واستغلاله الظروف التاريخية – ابتداء من الحرب العالمية الأولى وحتى إعادته إلى روسيا بوساطة الحكومة الألمانية – أوصلته وبطرقه الخاصة المستقلة كلياً عن الأيديولوجية الماركسية إلى السلطة. باختصار لقد كان كما كان ينعت خصومه: انتهازياً (Johnson, 1985: 66).

في الحقيقة كان لينين متعصباً لمفهومه العقائدي وغير متسامح[28]، لدرجة أن ذلك – لا يُمَكِّنَه من أن يكون ماركسياً أرثونكسياً. لقد ارتاع لينين لتنبؤات إنجلز التي صاغها بهذه العبارات: «إن أسوأ ما يحدث لرجل يقود حزباً متطرفاً، هو أن يجد نفسه مضطراً لقلب نظام حكم في لحظة تكون الطبقة التي يمثلها غير مستعدة لتولي السلطة...» (Engels: The Class War in Germany: 135). فروسيا كانت وطناً نصف مصنع، حيث الرأسمالية كانت ضعيفة والبروليتاريا الصناعية قليلة الأهمية عددياً، والشروط الموضوعية للثورة لم تكن كلها متوافرة. هذا المأزق دفع لينين إلى الهرطقة. إذا كان «الوعي البروليتاري» غير موجود، أليس من واجبات المثقفين الماركسيين – كأمثاله، الذي يتساءل هو نفسه هنا – الاستعجال بصيرورة

(28) نستطيع أن نفهم عدم التسامح عند لينين من درجة حقده على الدين، بعكس ماركس الذي كان فقط يسخر منه. فالواقع أن اعتبار ماركس عدواً ملحداً للأديان هو مبالغ فيه، إذ إن أكثر كتاباته في هذا المجال فيها كثير من السخرية والقليل من العداء، وحتى إننا نستطيع أن نقول إنه كان مهادناً مع الأديان ما دام الرب يمتلك السماء. أما لينين فقد كان يكن للأديان كرهاً رهيباً وعداء مطلقاً وأكثر من ذلك كان يكن كرهاً منظماً لرجال الدين. فقد كان أول ضحاياه هم رجال الدين الأكثر عفة، إذ كان يعدهم الأكثر خطورة، وقد بدأ «بتنظيف» أي بإبادة رجال الدين الأكثر تعاطفاً مع البروليتاريا والأكثر محاربة للاستغلال. وكأن لينين كان يجد في رجل الدين القريب من الرب والأكثر عفة والأكثر قرباً إلى الكمال، غريماً له في الحمية التي يريد أن ينتزعها منه لكي يحل مكانه (Johnson, 1985: 62-63).

التوعية؟ ففي عام 1902 استعمل لينين للمرة الأولى عبارة «مناضلي الطليعة» (لينين، 1902: 27)، بصدد شرحه للدور الجديد الملقى على عاتق نخبة من الثوريين المحترفين (لينين، 1902: 114). ويدعو إلى إنشاء «منظمة ثورية» - تتخطى مفهوم «منظمة العمال» (لينين، 1902: 115) (أو حزب الطبقة العاملة) - تتألف بصورة رئيسة من أناس يجعلون النشاط الثوري مهنة لهم، وهذه المنظمة تتناسب مع البلاد الروسية، حيث يسودها الاستبداد (لينين، 1902: 128). هذه المنظمة لا تترك مجالاً للانخراط فيها إلا للنخبة الثورية المحترفة والمدربة تدريباً مهنياً على فن النضال ضد الشرطة السياسية (لينين، 1902: 128)، مع مراعاة القواعد الدقيقة للعمل السري (لينين، 1902: 129). وهكذا تخلى لينين ومنذ العام 1902 عن «مبدأ الديموقراطية» الذي يحتم النشاط العلني والانتخاب لكل مركز أو مسؤولية حتى في داخل حزب أو منظمة.

إن هرطقة لينين ليست ناشئة فقط بحكم الظروف، ولكنها جزء من فلسفته ومن مساوئ شخصيته وطباعه اللذين أوصلاه إلى تدمير كل ما يوجد من مثالية في الماركسية (Luxembourg). كل ذلك لكي يتوصل إلى طلب السلطة المطلقة لرئيس الحزب. هذه السلطة المطلقة أوصلت الحركة الماركسية الروسية إلى جهاز عسكري بعيد كل البعد عن الأسس العلمية للعقيدة الماركسية (Luxembourg). اللينينية ليست هرطقة فقط ولكنها الهرطقة نفسها التي أوجدت الفاشستية[29]. وتظهر الفاشستية بوضوح في تنظيم الحزب البلشفي في أثناء ثورة أكتوبر، إذ كان لينين يعتمد كلياً على العصابات المسلحة التي نظمها تروتسكي (Trotski) في بتروغراد (Johnson, 1985: 78). كان لينين مقتنعاً بأن العنف ركن أساسي من أركان الثورة، ولم يتورع مطلقاً عن الدعوة إلى الإرهاب (Johnson, 1985: 78). ولتبرير استعماله

(29) لبؤس القدر أن الهرطقة الماركسية التي ولدت الأحزاب اللينينية (يسمونها عن قصد الأحزاب الستالينية برغم أن كل شيء كان من صنع معلمه لينين، ولكن ستالين أدى دور كبش المحرقة للتاريخ، فقط بسبب عدائه للسامية.) ليست رياضة نظرية، إذ إن التاريخ أعطانا مهرطقين لا يمكن إحصاؤهم. فمن اللافت للنظر أن «الأممية الثانية» التي انعقدت قبل الثورة البلشفية قد ضمت اشتراكيين من طراز رجال مثل برنارد شو ورمزي مكدونلد وبلسودسكي فضلاً عن لينين ولافال (رئيس حكومة فيشي الذي أعدم عام 1945 بعد تحرير فرنسا) وموسيليني (هيلبرونر، 1979: 172). ولكن موسيليني يبقى المهرطق الماركسي الأكثر صدقاً مع نفسه ومع البروليتاريا ومع التاريخ. (Mussolini, 1951-1963: Vol. II: 32 & 126, Vol. I: 92 & 103 & 185-189, Vol. V: 69)، (Gregor, 1979), (NOLTE, CXCI: 2).

العنف، كان يعتمد على تراثين مزدوجي التقاليد: أولاً الثورة الفرنسية، إذ كان يروق له أن يذكر (جورج لابيكا، 1994: 96)[30] إحدى مقولات روبسبيير (Robespierre) (ويترجمها ويحرفها ويجتزئها كما يناسبه[31]...): «... في الثورة، إن خاصية Les) attributs) الحكم الشعبي هي، في الوقت عينه، الفضيلة والإرهاب: الفضيلة التي من دونها يكون الرعب مشؤوماً، والرعب الذي من دونه تكون الفضيلة عاجزة. والرعب ليس سوى العدالة الفورية والقاسية والصلبة؛ إنه إذن منبثق من الفضيلة؛ إنه نتيجة للمبدأ العام للديموقراطية المطبقة على حاجات الوطن الأكثر إلحاحاً من كونه مبدأ خاصاً. فالحكم الثوري هو استبداد الحرية في وجه الطغيان. (جورج لابيكا، 1994: 99) و (Vallay, 1908: 332). فلننس التاريخ المشؤوم للرعب، ونقول ثانياً، إن لينين[32] تمسك بمقولة لكارل ماركس، الذي لم يدعم العنف إلا كرصاصة رحمة على المجتمع الزائل أو كنوع من القتل الرحيم (Euthanasie)، وبهذه العبارات: «... ليست هناك وسيلة لتقصير عمر، ولاختصار الاحتضار الأليم للمجتمع المنحل (الزائل) والمخاض المؤلم للمجتمع الوليد، إلا واحدة: العنف الثوري» (Johnson, 1985: 78).

عدا الاستشهاد بمقولات روبسبيير وكارل ماركس، فإن «إرادة القوة الخارقة» جزء ملازم لشخصية لينين، ويظهر ذلك في أدبياته وخطاباته التي لا تخلو مطلقاً منها كلمات من مثل الدعوة إلى القتل والإبادة... إلخ (Johnson, 1985: 67, 79)[33]، وحتى في أدبياته السابقة للثورة بعشرات السنين. وهذا ما ترجمه عملياً في بداية الثورة حينما أسس مجلس الحرب والثورة والذي كان يملك السلطة الفعلية، كما اعترف ستالين تالياً، برغم أنها منبثقة من السوفناركوم (Sovnarkom)، وهي أول قوة عسكرية للبلاشفة

(30) لأهل الفكر الانتهازيين (وعدا من ذلك تنقصهم كلياً الأمانة العلمية) يروق – لهم – تجزئة الفكرة وأخذ ما يناسب أهدافهم منها. إذ لم يكن يناسب لينين مطلقاً أن يذكر عن روبسبيير، أحد خطاباته – حينما أسس مجلس مفوضي الشعب: «...إن الشعب طيب ومفوضوه قابلون للفساد، وإنه يجب البحث في الفضيلة وفي السيادة الشعبية عن واق من عيوب الحكم واستبداده». (1994: 96 جورج لابيكا).

(31) هنا نذكر نص المقولة عن المصدر الأصلي.

(32) في الواقع لينين لم يكن مطلقاً يؤمن بالثورات المنبثقة من الحتميات التاريخية، ولكن ثوريته كانت حسب المدرسة الفرنسية القديمة أو ممثلها الأحدث جورج صوريل (G.Sorel) التي تقول: «إن الثورة هي من صنع مجموعة محدودة من الرجال الشديدي الانضباط تحت إمرة قائد مقرر). وكان متأثراً بدرجة أقل بالماركسيين العفويين الألمان الذين يعدون» أن انتصار البروليتاريا ليس إلا تطوراً حسب الصيرورة الداروينية (Johnson, 1985: 66-67). انظر أيضاً: موقف ماركس من أصحاب فكرة «الإرادة البحتة» في (روبرت هيلبرونر، 1979: 170–171).

(33) هناك 25 عبارة على الأقل، تبدأ بكلمة حصار وحتى عبارة الإبادة، يستعملها لينين في مؤلفاته (Johnson, 1985: 67, 79).

كانت مهمتها محاربة النشاطات «المعادية للثورة» بوساطة وحدة خاصة تدعى التشيكا (La Tchéka) هي البوليس السياسي الذي أعطى التعريف الرسمي للإرهاب المنظم على لسان قائده لاتسيز (M. Y. Latsis): «... إن السؤال الأول الذي نوجهه إلى الفرد: إلى أي طبقة تنتمي، ما وسطك العائلي، وتربيتك، ودراستك أو مهنتك؟ هذه الأجوبة تحدد مصيره...». (Salisbury, 1978; Johnson, 1985: 83).

منذ اللحظة التي تخلى فيها لينين عن «الذنب الفردي» وأحل محله «الذنب الجماعي» (Johnson, 1985: 83)، وبدأ يبيد (حسب العبارة التي كان يستعملها) طبقات بكاملها، فقط بسبب الانتماء العائلي أو الطبقي أو المهنة أو الولادة أو حتى لنوع الدراسة التي تلقاها الشخص أو المجموعة[34]. أصبحت هذه الآلية من دون حدود ولا رادع. فمن الناحية الأخلاقية، ليس هناك فرق بين محاربة طبقة، بنية إبادتها ومحاربة جنس بشري (Une Race) بنية إبادته. **إن من يضطهد فئة أو طبقة أو طائفة، لا يمكن أن يكون حامياً للحرية والعدالة والمساواة باسم فئة أخرى،** ويعلن بذلك عن نفسه عدواً للفئات الأخرى[35]. **وهكذا صنع لينين، باسم طبقة البروليتاريا – قبل هتلر**[36] – «الفلسفة التجريبية للإبادة الجماعية» في العصر الحديث[37]. **وهكذا فعل لينين كما «... تكلم زرادشت...»** (نيتشه، 1883–1885).

---

(34) إن هذه الفلسفة البائسة مازالت سائدة حتى اليوم في العقل الباطن لأكثر الشيوعيين، وعلى أساسها يصنف شخص ما، إذا كان «معهم أو ضدهم»!

(35) يذهب بنا الفكر طبعاً إلى ملاحظة لروبسبيير دونها في زمن إصلاح الدستور الفرنسي (Complet de Déclaration des droit de l'homme et de citoyen, 24 avril 1793) (جورج لابيكا، 94:1994) وبشكل خاص في المادة 2 الشهيرة: «إن من يضطهد أمة يعلن نفسه عدواً للأمم قاطبة». كذلك يذهب بنا الفكر بالطبع إلى صيغة ماركس التي ليست أقل شهرة: «إن شعباً يضطهد شعباً آخر لا يمكن أن يكون شعباً حراً» (Texte sur la Pologne, 1857, 1863).

(36) إنه من السذاجة أن نصدق لينين حينما يستشهد بماكسيميليان دي روبسبيير، فصحيح أن اسم هذا الأخير ارتبط بالرعب ولكن ضحاياه لم يتعدوا تقريباً الـ (350) من النبلاء. ولكن روبسبيير استطاع أن يبني إحدى أعرق الديموقراطيات في تاريخ الإنسانية وأكثرها حفاظاً على استمرارها، وحتى الإرهاب عنده كان مبنياً على الفضيلة ومن أجل الفضيلة. ولكن لينين لم يضع أي أسس للديموقراطية، ولكنه وضع أسس «القانون الجنائي الاستبدادي السوفييتي» المبني على منطق **«ما هو غير مسموح فهو ممنوع»**. وفي رسالة إلى وزير عدله كورسكي (Koursky) بتاريخ 17 أيار 1922، يقول لينين: «يجب صياغة مواد القانون الجزائي بالطريقة الأكثر شمولية الممكنة، لأن مشاعر العدالة الثورية والوعي الثوري فقط بإمكانها تحديد شروط تطبيقه...» (Rigby, 1979: 191, 230). ولهذا المنطق يجب مقارنة لينين بهتلر الذي برر أعماله عدة سنوات تالياً «بالقوانين العليا للحزب» (Johnson, 1985: 98).

(37) **لماذا سكت العالم سكوت الخرفان عن جرائم الإبادة التي ارسى قواعدها فلاديمير إيليتش أوليانوف الملقب بلينين؟ لماذا لم يقارنه أحد بهتلر؟ الجواب بسيط ولكنه خطر، إذ إن الرؤوس التي تسمح =**

ولكن الأسئلة التي يجب أن نطرحها هي:

– هل نستطيع أن نُعد كارل ماركس – الذي أوحى في بعض المرات إلى فرض النظام الجديد بالقوة – في النهاية مسؤولاً عن الكليانية الشيوعية؟

– هل يتحمل صاحب دعوة مسؤولية عمل يقوم به أتباعه سنوات طويلة بعد ظهور دعوته؟

إن المسيحية والإسلام والمعتقدات الأخرى تطرح الإشكالية نفسها. فلو بعث حياً صاحب القسم على جبل الزيتون، هل كان تولى الدفاع عن «محاكم الذمة» الإسبانية؟

وإن الذي حمل رسالة الإسلام، ونشره هل يعد مسؤولاً أو هل يعد الإسلام مسؤولاً عما ارتكبته آخر إمبراطورية حكمت باسم الخلافة الإسلامية (أو بالأحرى صادرتها...) بحق الشعب الأرمني ونقصد الإبادة الأرمنية؟

كارل ماركس مُنَظِّر ومناضل في آن واحد

كمعاصره شارل ديكنز[38]، كان ماركس يشعر بعطف صادق وعميق تجاه الفقراء. فقد عرف شخصياً البؤس مع زوجته وأطفاله الخمسة (ستيفانوفا، 1979: 229–233). والأهم من ذلك أيضاً، أنه في عصره، كان وضع العمال فظيعاً. إذ في

= لنفسها بتوجيه اتهامات من هذا النوع والتي تتكلم باسم الإنسانية في هذا المجال، هي نفسها كانت متورطة وقذرة الأيدي (والعبارة استعرناها من عنوان كتاب جون بول سارتر: الأيدي القذرة Les mains sales الذي أوحي بمسرحية «**الدوامة**» عام 1948) مع لينين. ففي بداية الثورة البلشفية كان المكتب السياسي مكوناً على الشكل التالي: لينين (متزوج من يهودية)، وتروتسكي (يهودي)، وستالين (...)، وكامينيف (يهودي)، وسوكولنكوف (يهودي)، وزينوفييف (يهودي)، وبينوف (روسي). كما أن «مجلس الثورة» الذي تولى الحكم بعد نجاح الثورة الشيوعية في روسيا سنة 1917 كان يتكون من 565 عضواً كان منهم 469 يهودياً، واستمر عددهم في المجلس كبيراً حتى قرب نهاية عهد ستالين، حيث تضاءل عددهم تضاؤلاً كبيراً ثم انعدم. عدا أن خمسة من أصحاب الملايين اليهود الأمريكيين قد أسهموا بمليار دولار لتمويل الثورة البلشفية، وهم: إسحاق موتيمر، وشيستر، وليفي، ورون وشيف. وجاء ذلك على أثر مذابح القيصر المتكررة ضد اليهود، هذه المذابح أعطت كلمة بوغروم - Les Pogroms -. **وهنا لا نريد مطلقاً أن يؤدي التفكير بنا أن ندافع عن النظرية السائدة «بأن هناك علاقة بين الماركسية واليهودية»، فهذه النظرية نرفضها جملة وتفصيلاً.**

(38) **شارل ديكنز** (Charles Dickins, 1812-1870). **يبقى ديكنز** أكثر الروائيين الإنكليز شعبية في العالم بأثره حتى اليوم. عرف العذاب في طفولته، عدا نتيجة ميزات شخصية والده القاسية فقد عرف قهر الشغيلة حينما كان يعمل في أحد المعامل، في الثانية عشرة من عمره عندما دخل والداه السجن بسبب الديون. وقد عرف الإذلال في طفولته لدرجة الصدمة التي تظهر في رواياته. إلى جانب ألمه من قساوة طفولته، نجد تمرده واستنكاره للرأسمالية المستغلة ولنظام العبيد السائد في أمريكا.

المدينة التي عرفت فيها الرأسمالية «كسب كثير من المال» (هيلبرونر، 1979: 158)، أي منشستر، «كانت تضم شعباً عاجزاً يعيش في حالة تسودها القذارة واليأس، يدمن شراب الجن وارتياد الكنيسة، وقد تخدر هو وأطفاله حتى لا يحسّون بحياة سلبية من الأمل، طابعها الوحشية والقسوة»(39).

في كتاب «رأس المال» يستشهد ماركس بتقارير الأطباء ومفتشي العمل البريطانيين. يستشهد مثلاً بما أعلنه السيد بروتون (Broughton) قاضي الصلح في الكونتيه في مقر بلدية نوتنغهام (Nottingham) في 14 كانون الثاني عام 1860، إذ يذكر: «إنه يسود بين ذلك القسم من سكان المدينة الذي يشتغل بصنع المخرمات (Des dentelles) بؤس وحرمان لا تعرفهما بقية العالم المتمدن... بين الساعة الثانية والرابعة صباحاً ينتزعون الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين التاسعة والعاشرة من العمر من فرشهم القذرة ويرغمونهم على العمل، مقابل ما يقيتهم لمجرد البقاء على قيد الحياة حتى الساعة العاشرة أو الحادية عشرة ليلاً إن لم يكن حتى منتصف الليل، الأمر الذي يسفر عن ضمور أطرافهم، وتنحل أجسادهم، وتكتسب قسمات وجوههم تعبيراً بليداً، ويتسمر الكائن كله في تحجر أخرس يبعث مجرد مظهره الرهبة في النفوس» (Marx, 1867: T1: 237-238).

يذكر ماركس أيضاً حالة «طفل في السابعة من عمره، كان والده يحمله للعمل، يومياً على ظهره ذهاباً وإياباً فوق الثلج، وكان يشتغل 16 ساعة في اليوم! وغالباً ما كان والده يركع على ركبتيه لإطعامه عندما كان يقف إلى جانب الماكينة، حيث لم يكن يحق له الابتعاد عنها أو إيقافها» (Marx, 1867: T1: 241). أما شروط العمل وظروفه في القطاعات الصناعية الأخرى، كالمناجم وصب الصلب والحدائد وغيرها، فقد كانت أكثر قهراً وشقاء بالنسبة للرجال والنساء على السواء (Marx, 1867: T1: 225-289).

كان ماركس يشارك شخصياً في الحركات السياسية في إنكلترا، كما فعل في مسقط رأسه ألمانيا، حيث وقف ضد القمع الحكومي. فالاستغلال الذي كان يلاحظه في إنكلترا الوطن الذي تبناه كان يزيده غضباً ويدفعه إلى النضال من أجل

(39) بهذه العبارات يصف فريدريك إنجلز (Friedrich Engels, 1820-1895) الأشياء التي اكتشفها في منشستر، حيث عمل في مصنع والده. وقد نشرها في كتابه «حالة الطبقة العاملة في إنكلترا في عام 1844»، والذي يعد أفظع حكم صدر على ذلك العالم الذي يضم الأحياء الفقيرة بالمناطق الصناعية (هيلبرونر، 1979: 158).

إصلاحات لا يعارضها أحد في أيامنا هذه. لذا كان يطالب بتخفيض ساعات العمل والتشريع في موضوع السلامة داخل المصانع، وكان يعارض أيضاً بيع الخبز العفن في لندن (Marx, 1867: T1: 237-294).

هذه الانتقادات كانت موجهة بالدرجة الأولى إلى النظام الرأسمالي بأكمله، وبهذا المجال أصبح ماركس معلماً. لسنوات متتالية ثابر ماركس على العمل في مكتبة المتحف البريطاني في لندن، ليصبح مرجعاً عالمياً من دون منازع ودون منافس فيما يتعلق بالفكر الاقتصادي. وكان كذلك، كما وصفه هيلبرونر (Heilbroner): «طالب العلم الجرماني في أكمل صوره، يدرس ببطء، وفي دقة تبلغ حد الإيلام (هيلبرونر، 1979: 156). ويبذل غاية الجهد، بل يسعى بصورة تكاد تشبه السوداوية إلى بلوغ درجة الإتقان حتى الإبداع، وصولاً إلى العذاب حتى شفير الموت» (هيلبرونر، 1979: 156).

انكب كارل ماركس على معالجة الرأسمالية بشكل مستمر، مبتدئاً ببنيتها الأساسية، وصولاً إلى مشكلاتها، متنبئاً بانهيارها. على الرغم من كونه لم يحدد منهج هذا الانهيار، أو كيفية حدوث هذا الانهيار، حالة بحالة، فإنه استنتج أن الرأسمالية ستنهار ذاتياً، نتيجة تناقضاتها الداخلية، أي نتيجة العوامل أو المحركات التي تسيرها، ويذكر ماركس: «أن منافسة من دون رحمة، واستعمال الآلات المتطورة سوف يؤديان إلى انخفاض كبير في الربح» (Marx, 1867: T 3: 225-255). كذلك فإن ازدياد العمال فقراً سوف يؤدي إلى ازدياد استعدادهم للقيام بالتمرد. ولكن كل تنبؤات ماركس هذه لم تثبت. «فصعود الفاشستية في العشرينيات والثلاثينيات، ونجاحها، لا يتناسب مطلقاً مع نظريات كارل ماركس» (Rodgers, 1991). كذلك فإن معظم المؤرخين يستنتجون، على نقيض كتابات ماركس، أن القوى الاقتصادية وحدها، ليست عوامل حاسمة في الصيرورة التاريخية، ولكن هناك عناصر أيضاً لا تقل أهمية كالثقافة، والرأي، والقومية الوطنية وحتى التحالفات السياسية. فالقومية، مثلاً أضعفت وبعمق حركة البروليتاريا العالمية، وقد حدثت عدة تجارب أدت إلى متغيرات عميقة «للتطور الحتمي» في بعض المجتمعات، نتيجة لرغبة رجل سياسة ومزاجه فقط.

برغم أن الحتمية الاقتصادية في مبادئها العامة قد دُحضت، فإن أعمال كارل ماركس الفكرية لا يزال لها وزن لا بأس به، وحتى يومنا هذا. فالماركسيون الجدد أو

«النيو – ماركسيون» ما زال تأثيرهم قوياً وواضحاً، ولا سيما في الأبحاث التاريخية، ما دام تأثير علاقات الطبقات على التاريخ يبقى جلياً. في تفحص التناقض والدراسة العميقة، «ليس فقط للتناقض بين الأغنياء والفقراء، ولكن للتكامل العضوي أيضاً (الانصهار) للطبقات الاجتماعية في أنظمة الإنتاج وفي التغير في بنية هذه الطبقات. تبقى الماركسية، أداة ومنهجاً علمياً يتمتع بكل المصداقية الأكاديمية ومرجعاً علمياً صالحاً لكل التحاليل» (Rodgers, 1991). لذا نجد أن اختصاصيي التاريخ الاجتماعي هم أكثر من يتخذ من النيو – ماركسية أداة لمنهج أبحاثهم، كما يقول لويد غاردنير: «وذلك بسبب طبيعة الجماعات التي يدرسونها، فعلى سبيل المثال حينما يدرسون الحركة العمالية، فإنهم ينقادون، طبيعياً، في طريق تبني التحليل الماركسي» (Gardner, 1991). ولكن التاريخ الدبلوماسي يتأثر بالمنهج الماركسي بطريقة غير مباشرة، والدليل على ذلك نجده في الأدلة والبراهين الحاضرة دائماً على «أن السياسة الخارجية الأمريكية منقادة بصورة مستمرة إلى المصالح التي تقتضيها صفقات الأعمال».

في النهاية يعد معظم علماء الاقتصاد والمؤرخين أن كارل ماركس قد ولى عليه الزمن لكي يتبنوا نظرياته إلى النهاية، ولكن برغم ذلك يبقى لكارل ماركس أهمية كبيرة ولا يمكن تجاهله أو تجاوزه.

استنتاج

- **بعض نظريات ماركس المحدثة للعلوم الاقتصادية**

أكثر الاقتصاديين، قبل ماركس، درسوا العلاقة بين كل صاحب إنتاج ومثيله. أما ماركس فإنه ينفذ إلى داخل جدران المصنع نفسه (جون ستراتشي، 1964: 111). وهنا كان دور ماركس، بالدرجة الأولى، في صياغة النظريات المحدثة لعلم الاقتصاد والعائدة له في مجال العمل. كان ماركس السبّاق في التعريف بأن العمل ليس سلعة كالأخريات (فهو سلعة فريدة في نوعها ولها ميزة خاصة...). عندما نستخدم عاملاً فيجب أن نعرف أيضاً كيفية الحصول على قوة حقيقية للعمل، والعامل هنا بدوره له أولوياته الخاصة به (Marglin, 1991). إن الفرق بين ما يعطيه العامل وما يتقاضاه من أجر، يساوي القيمة المضافة أو الزائدة. وهذا هو الاكتشاف الاقتصادي الأساسي لكارل ماركس، أي نظرية القيمة الزائدة.

بين كثير من الإسهامات النظرية في التحليل الاقتصادي، ينوه مارغلن (Marglin, 1991) إلى إسهام ماركس في اكتشاف قانون التراكم وصيرورة الرسملة

وتكوين رأس المال؛ حول عدم الاستقرار وميزات تطور المجتمعات الرأسمالية؛ والعلاقة بين الرأسمالية والسياسة أو بالأحرى السلطة السياسية لرأس المال، وكذلك البنية القانونية والفكرية للمجتمعات، أي البنية الفوقية التي ليست إلا انعكاساً لسلطة امتلاك رأس المال وكيفيته، ومن ثم فإن قواعد المصالح الاقتصادية التي بنيت على أساسها الطبقات هي أساس فهم سير عمل الاقتصاد وكيفية تطوره. باكتشافه القوانين العميقة للرأسمالية وميول الاقتصاد الرأسمالي نحو الركود والأزمات ونظرية الدورات الاقتصادية والبطالة إلى آخره. فقد طرح كارل ماركس المشكلة الاقتصادية ومسائلها المهمة التي كانت مجهولة من قبل الاقتصاديين الذين سبقوه. فقد سيطر على علم الاقتصاد، ولمدة قرنين من الزمن، فرض جون باتيست ساي (Jean-Baptiste Say, 1767-1832)، الذي قال به كبار أساتذة الاقتصاد الأولين «قانوناً» محدد المعالم (جون ستراتشي، 1964: 277). ويعرف هذا القانون باسم «قانون أسواق التصريف». ومفاده بشكل مقتضب ما يلي: «ما دامت الرأسمالية بمنجاة من التدخل فإنها ستظل منظمة وضابطة نفسها ذاتياً، لأن كل عمل من أعمال الإنتاج يولد على الدوام الطلب الفاعل الكافي لشراء ما ينتج (جون ستراتشي، 1964: 277). وقد تحكم هذا القانون مع التعاليم الأخرى المقترنة باسم ج. ب. ساي في كل مجال بالعلوم الاقتصادية أكثر مما نعتقد (Keynes, 1936: 8).

إنه لجدير بأن يتساءل المرء، ما أبعد هذا الانحراف في الفكر الاقتصادي عن الحقيقة والوقائع! وكيف تم إن حدث! والحق أن حكاية ساي وقانونه، مثلها مثل حكاية مالتوس وقانونه أيضاً، ومثل أمور أخرى بالية حالياً في العالم الثالث خصوصاً[40]، يمكن أن تقدم مثلاً تورده كتب الدراسة في المستقبل، على علم الأمراض – النفسية (Phatologie psychologique) لدى المجتمعات التي تسيطر عليها العقلية القديمة والمتحجرة. وبغض النظر عن ذلك، **فقد تمكن هذا القانون من صنع نوع من الدفاع عن مفهوم «الرأسمالية المنظمة ذاتياً»** حين ظهر ذلك المفهوم أول ما ظهر. إذ أبدت الرأسمالية فعلاً في القرن التاسع عشر قدرة عظيمة للغاية وجاهزة على تنظيم نفسها (جون ستراتشي، 1964: 278). وهكذا لم يطرح علماء الاقتصاد، جانباً – برغم أنهم تخلوا عن «قانون أسواق التصريف» – فروض ساي

(40) عادات وقوانين وتنظيمات إدارية وسياسية... إلخ من الأمور التي يعرف «الجميع» أنه عفا عليها الزمن، ولكن يعمل بها.

الأساسية ولا سيما المغالطة القائلة بأن «العرض يصنع الطلب». إن ساي (Say) يفترض ضمنياً أن النظام الاقتصادي يعمل في استمرار بملء طاقته، بحيث تحل دائماً فاعلية جديدة محل فاعلية أخرى، ولا تضاف أبداً إليها. إن كل النظريات السائدة كانت تصدر عن هذا الفرض نفسه (Keynes, 1936: 9). ولكن من الواضح أن النظرية القائمة على مثل هذا الأساس لا يمكنها أن تكون ملائمة لدراسة المسائل المتعلقة بالبطالة والدورة الاقتصادية، إذ إن الاقتصاديين الكلاسيكيين كانوا يعدون أن الاقتصاد يتجه دائماً نحو العمالة الكاملة، وهنا يأتي دور كارل ماركس ليدخل، ويبرهن نظرياً ورياضياً على أن البطالة ودورة الأزمات هي في صلب المشكلة الاقتصادية. وبرغم أن ماركس لم يذهب في اتجاه وضع نظرية متكاملة للدورات الاقتصادية وحل مشكلة الأزمات الرأسمالية، فإنه وضع «ترسانة» من التقانات الاقتصادية التي ما زالت تخدم التحليل الاقتصادي وخصوصاً في فترات الأزمات الاقتصادية. وهكذا فإن تنبؤات متعددة لكارل ماركس، أثبتت صحتها كنمو الإنتاج الصناعي الاستهلاكي وتمركز الطاقات الرأسمالية والنفوذ الاقتصادي وكذلك الدور المحرك للتكنولوجيا (Boweles, 1991).

- **أخطاء ماركس النظرية**

يمكننا القول إن ماركس، «المحرك الثوري»، قد شل جزئياً، ماركس «عبقري التحليل». فقد جعل ماركس قسماً كبيراً من عمله ابتذالاً، عندما نسب لنفسه النظرية الكلاسيكية للقيمة على أساس العمل، إذ إن نظرية القيمة عند ماركس تعني «أن قيمة السلعة محددة بكمية العمل المطلوب عادة لإنتاجها» (Marx, 1867: T1: Théorie de la valeur). كان ماركس يعلم تماماً أن السعر الحقيقي للسلعة ليس نسبياً مع كمية العمل المتجسدة فيه، ولكن نظريته كانت «تكفل هدفاً سياسياً يراد منه استعمال استغلال العمال كمرتكز فاعل»، حسب رأي ليونتييف (Leontief, 1991).

كذلك فإن نظريات ماركس عفا عليها الزمن في نقاط أخرى. فقد عدَّ، مثلاً، أن نظرية توزيع الملكية، أكثر أهمية بكثير من نظرية توزيع المداخيل. إن ماركس قد وقع في خطأ كبير عندما لم يميز بين ملكية وسائل الإنتاج والسيطرة على وسائل الإنتاج بالفعل، ففي وقتنا هذا نجد طبقة جديدة من مديري الشركات، برغم أن ماركس تكلم عن هذه الطبقة ونعتها «بالأرستقراطية المالية الجديدة» فإنه لم يكن لها الثقل نفسه في أيامه (Marx, 1867: T 1: 634)، إذ إن هذه الطبقة هي التي تملك القرار الأهم في الشركات الكبيرة. كذلك من جهته، يضيف البروفسير ميروفزكي (Mirowski): «أن وجود الشركات الكبيرة

الحديثة، يشكل مشكلة واقعية للماركسية، لأن هذه المؤسسات لم تكن صانعة للنموذج التي بنيت على أساسه الماركسية» (Mirowski, 1991). إذا أخذنا بهذه الاعتراضات نرى أن الماركسيين أنفسهم يوافقون على كون كثير من فروض كارل ماركس قد بطلت مع الزمن، ويقول في الواقع إنها في حاجة «إلى إعادة التفكير»، أو إلى إعادة النظر فيها، وخصوصاً على ضوء الازدهار الاقتصادي الذي تلا الحرب العالمية الثانية والتطور الملموس لمستوى معيشة الطبقة العاملة (Bowles, 1991).

إن ماركس كان في العمق ديموقراطياً متحمساً، وقد صب دعمه الشديد في مصلحة الطبقات المحرومة، ولكنه لم يكن مدافعاً عن الأصول الديموقراطية. فجهده كان ينصب لمصلحة طبقة اجتماعية – اقتصادية واحدة. لقد أهمل بالنتيجة أهمية الإطار التشريعي، وأهمية القانون[41]. فهو لم يقدر الإمكانية الدكتاتورية للدولة. لقد شكل هذا خطأ كبيراً.

مع ذلك وبطريقة أعم فإن أفكار ماركس لا تزال تحتفظ بقدر ملحوظ، وسوف تبقى تؤثر في القرن المقبل. فاهتمامه الذي يستشهد به بما يختص بالطبقة العمالية الأساسية واقتناعه بأنه على الحكومات أن تتحرك من أجل مصلحتهم، سوف يبقى طويلاً يؤثر في الخطابات السياسية والاقتصادية. قليل من الأصوات التي تمدح الرأسمالية المتوحشة، ولكن المشايعين المتشددين لاقتصاد السوق أنفسهم يعترفون بأن تدخلاً محدوداً للدولة، في الحياة الاقتصادية، هو أمر ضروري ولا غنى عنه. ولكن النزاع يشتمل على نوعية هذا التدخل ودرجاته. إن كارل ماركس هو المفلسف الاقتصادي الأكبر للرأسمالية، وسوف يبقى طويلاً كذلك. ففي إطار الفكر، يبقى ماركس بالنسبة لعلم الاقتصاد، كفرويد بالنسبة لعلم النفس، وسيستمر منبعاً للتبصر، تماماً، كآدم سميث. ومؤلف رأس المال، برغم تساقط تماثيله، فإن ظلّه باق، ماركس لا يمكن تجاهله. وفي كل الأحوال وجوده ضروري في وجه تعسف الرأسمالية.

(41) ليس فقط كارل ماركس من أهمل أهمية التشريع والقانون، ولكن على الأرجح أن أسباب انهيار مؤسسات الاتحاد السوفييتي – وقبل هذا الانهيار، عجزها عن القيام بمهامها – هو عجز النظام الشيوعي عن بناء دولة قانون على عكس ما أدت إليه الثورة الفرنسية التي حققت دولة قانون مبنية على الحرية والعدالة والمساواة – بين الطبقات دون إبادة إحداها – مما لا شك فيه أن ذلك كان العامل الرئيس الذي أمن استمرارها.

المصادر

جورج لابيكا (1994). **روبسبيير. سياسة للفلسفة.** ترجمة منصور القاضي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

جون ستراتشي (1964). **الرأسمالية المعاصرة (Contemporary Capitalism)**. ترجمة عمر الديراوي، بيروت: دار الطليعة، سلسلة السياسة والمجتمع.

جون مينر كينز (1936). **النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود.** ترجمة نهاد رضا، بيروت: منشورات مكتبة الحياة، 1962.

دافيد برايبروك (1983). **القيم الأخلاقية في عالم المال والأعمال.** ترجمة صلاح الشريف، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

دوستويفسكي (1985). **ذكريات من منزل الأموات.** الأعمال الأدبية الكاملة، المجلد رقم 5، بيروت: دار ابن رشد.

روبرت هيلبرونر (1972). **قادة الفكر الاقتصادي**، 1979. ترجمة راشد البراوي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

زكريا فواز (1997). مساهمة نظرية في دراسة الاقتصاد السياسي للرشوة. **مجلة دراسات عربية**، العدد 6/5، آذار/نيسان، بيروت.

ستيبانوفا (1979). **كارل ماركس، سيرة الحياة.** موسكو: دار التقدم.

غ. أ. باغاتوريا، وفيغودسكي (1986). **التراث الاقتصادي لكارل ماركس، تاريخه، محتواه، منهجيته.** ترجمة مفيد قطيش، بيروت: دار الفارابي.

فريدريك نيتشه (1883-1885). **هكذا تكلم زرادشت (1883-1885).** منشورات المكتب العالمي، توزيع دار مكتبة الحياة.

كارل ماركس (1867). **رأس المال.** موسكو: دار التقدم.

كارل ماركس (1974). **مخطوطات ماركس لعام 1844.** ترجمة محمد مستجير مصطفى، القاهرة: دار الثقافة الجديدة.

كمال حمدان (1998). السمات الطائفية للاقتصاد اللبناني. **جريدة النهار**، الاثنين 12 كانون الثاني، 1998: 19.

لينين (1902). **ما العمل؟** موسكو: دار التقدم.

ماركس، وإنجلس (1848). **بيان الحزب الشيوعي.** موسكو: دار التقدم.

نعوم تشوموسكي (1997). لن يستمر النظام العالمي الجديد بأقلية فاحشة الثروات وأكثرية مفقرة ومهمشة. حوار أجراه فواز طرابلسي، **جريدة السفير**، السبت 19 تموز.

Althusser, L. (1972). *Lénine et philosophie*. Paris: Maspéro.

Bellers, J. (1696). Proposals for raising a college of industry of all useful trades and husbandry, Londres: 2. Cité par Karl Marx, *Le Capital*, Tome 1, Editions du Progrès: 581.

Bowles, S. (1991). in H. F. Myers. Thinkers who shaped the Century - Das

Kapital: his statues topple, his shadow persists: Marx can't be ignored, in the *Wall Street Journal*, 25 november 1991, United States of America.

Breton, (1987). *Histoire de l'informatique*. Paris: la Découverte.

Crom, (1993). L'aggravation des déséquilibres et des injustices économiques au Proche-Orient. *Le Monde Diplomatique,* September, Paris: 14-15.

Derrida, (1993). *Spectres de Marx*. L'etat de la dette, le travail du deuil et la nouvelle Internationale, Paris: Edition Galilée.

Dostoievski, (1861). *Souvenirs de la maison des morts.*

Engelse, F. *The class war in Germany.*

Eribon, D. (1993). Quand Jacques Derrida réhabilite l'auteur de "Capital", Marx penseur du XXIème siècle. *Le Nouvel Observateur*, 21-27 octobre: 76-80.

Galbraith, J. K. (1991). in the *Wall Street Journal*, 25 november, U.S.A.

Gardner, L. (1991). in the *Wall Street Journal*, 25 November.

Gregor, A. J. (1979). *Italian fascism and development dictatorship.* Princeton.

Heilbroner R. (1984). *Marxism: For and against.* Norton & Company, Traduction J-P, Decaestecler, le Marxisme pour et contre, Editions Economica, Paris.

Herland M. Keynes (1981). U.G. d'Editions, Collection. 10/18, Paris.

Johnson P. (1985). *Une histoire du monde moderne*, Tome I, Robert Laffont, Paris: 61-116: 82-83.

Keynes, J. M. (1919). *Les conséquences economiques de la paix*, Paris: Gallimard.

Keynes, M. (1936). *Théorie générale de l'emploi de l'imtérèt et de la monnaie.* (Ed.), Paris: Payot.

Landon A. (1993). Le retour de l'esclavage, *L'evenement Du Jeudi,* 9/15 septembre, 38-55.

Lemonde (1993). Le pape critique les abus du capitalisme. in *Lemonde,* le mercredi, 3 novembre. Paris, 1993: 15.

Leontiev (1991). in H. F,. Myers, in *the Wall Street Journal*, 25 november 1991, U.S.A.

Luxemburg Rosa Euvres (1971), Tome II, Paris: Maspero.

Marglin S. (1991). in the *Wall Street Journal*, 25 november, U.S.A.

Marx K. (1977). Préface à la contribution à la critique de l'economie politique. Editions Sociales, Paris, 2-3.

Marx K. (1867). *Le Capital*: Critique de l'economie politique, Rome 1, Editions du Progrès.

Marx, K. (1867). *Le Capital*, Tome 3, Editions du Progrès, p: 89-90. (Tome 3: 115, pour l'édition en Arabe).

Marx K. (1867). *Le Capital*, Critique de l'economie politique, Tome 2, Editions du Progrès, L'édition en Arabe: 229.

Mirowski P. (1991). in the *Wall Street Journal*, 25 november, U.S.A.

Mussolini, (1951). *Opera Omnia* 36 Vol., Florence, 1951-1963, vol. II: 32 & 126, Vol. I: 92 & 103 &: 185-189, vol. V: 69.

Myers, H.F. (1991). Thinkers who shaped the century - Das kapital: his statues topple, his shadow persists: Marx can't be ignored, in the *Wall Street Journal*, 25 november: U.S.A.

Nolte. Les mouvements fascistes, Française Lib., & Nolte, Marx & Nietzsche dans le socialisme de Mussolini, *Historische Zeitschrift* CXC1-2..

Novak, (1991). in Henry F. Myers, Thinkers who shaped the century - Das Kapital: his statues topple, his shadow persists: Marx can't be ignored, in the *Wall Street Journal*, 25 november, U.S.A.

Renan, E. (1883). *Souvenirs d'enfance et de jeunesse*. Paris.

Rodgers, D. (1991). in the *Wall Street Journal*, 25 november, U.S.A.

Salisbury, H. (1978). *La neige la nuit*, 2 vol., Belfond, Paris. Black Night, White Snow: Russian's Revolution, 1905-1917, Londres.

Say, J-B. (Ed.) (1817). *Traité d'economie politique*, Tome: 136.

Smith, A. (1776/1994). *An inquiry into the nature and causes* of *the wealth of nations*. New York: The Modern Library.

Smith, A. (1859). *La richesse des nations*, Traduction G. Garnier, Paris: Guillaumin, Tome 1.

Sorman, C. (1995). Rationalité économique et comportements immoraux, in *Problèmes Economiques,* N°: 2444-2445, Documentation Française, Paris: 17.

Rigby T.H. (1979). *Lenin's government*: Sovnarkom, 1917-1922, Cambridge, : 191 & 230.

Vallay, G. (1908). (Ed.), Discours et rapports de Robespierre. Paris.

قدم في اكتوبر 2000.

أجيز في أبريل 2002.